

جامعة مؤتـــة

عمادة الدراسات العليا

مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد للفترة (2001-2011)

إعداد الطالب

سعود عبد المحسن الشعشاع

إشراف

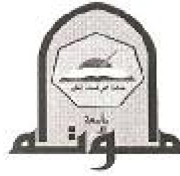
الاستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان

رسالـــه مقدمـــــة لعـمـــــاده الدراســــات العليـــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجـــــة الماجستيـــر

في العلوم السياسيه/ قســـــم الـــعلاقات الدوليـــــه

جامعة مؤتة، 2013



نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعود عبدالمحسن الشعشاع الموسومة بـــ:

مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد للفترة (2001 -2011)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2013/5/16	مشرفاً ورئيساً
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/16	عضواً
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2013/5/16	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		2013/5/16	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير(والدي العزيز)

إلى من اضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس العذبة إلى رياحين حياتي(إخوتي نضال ، وليد، زياد، فاطمة ، عزيزة)

الى المخلصة التي رافقتني بصبرها ورقتها ودعمها واعطت حياتي الكثير من الامل (زوجتي الحبيبه نورة)

سعود عبد المحسن الشعشاع

الشكر والتقدير

الحمد لله كما يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه الذي أعانني على إكمال هذه البحث أولاً وأخيراً.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالفتاح الرشدان، الذي أشرف على هذه الرسالة حتى أصبحت على ما هي عليه ، فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة ، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بشكري العميق لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذتي في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة مؤتة.

سعود عبد المحسن الشعشاع

فهرس المحتويات

الملخص

مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد لفترة (2001-2011م)

سعود عبد المحسن الشعشاع

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات وأثار التطورات التي حصلت في النظام الدولي الجديد على مستقبل مجلس التعاون الخليجي لفترة (2001-2011م)، وقد تناولت الدراسة من خلال منهج تحليل النظم مفهوم النظام الدولي الجديد ونشأته، وتأثير التطورات والمتغيرات الدولية على دور مجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي، ودور مجلس التعاون الخليجي المستقبلي في ظل النظام الدولي الجديد، وطبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن النظام الدولي الجديد أثر تأثيرها عميقا على دول مجلس التعاون الخليجي، فزاد اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها واستقرارها، وأن تلك التحولات أدت إلى تغير سياسات الدول الخليجية تجاه القضايا الإقليمية، وأثرت تأثيرا عميقا على النفط والأمن الخليجي. وأن بعض دول مجلس التعاون الخليجي تضررت جراء الثورات العربية، بينما دول خليجية أخرى خرجت بأقل قدر من الضرر، وأنها تعاملت مع الربيع العربي كفرصة لدعم موقعها ومركزها الإعلامي والدبلوماسي وحتى التجاري في النظام الإقليمي العربي.

وبناء على تلك النتائج فإن الدراسة خرجت بعدد من التوصيات من أهمها: أن يتم تطوير مجلس التعاون ليسمح بمزيد من التنسيق بين دول المجلس في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، وتحويل مؤسسات مجلس التعاون إلى مؤسسات اتحادية. وأن تقوي دول مجلس التعاون وضعها وتحالفاتها العسكرية بشكل يتوازي مع قواتها الاقتصادية والانتقال من الاستراتيجيات العسكرية القائمة على الدفاع إلى منظومة مبنية على العمل الاستباقي.

Abstract

Future of Gulf Cooperation Council (GCC) in the New International System (2001 -2011)

Saud Abdulmohsen Alshaashaa
Mutah University 2013

The current study aims at showing the reflection and the effects of developments of the new international system on the future of gulf cooperation council (GCC) from 2001 to 2011. The study uses two techniques; historical and system analysis for analyzing the concept of the new international system and its evolution, the effects of developments and international variables on the international role of gulf cooperation council (GCC), the role of in the new international system, and the relationships among the cooperation council (GCC) countries and the international powers in the new international system.

The study proved some results, the most important of which are; that the new international system has a great effect on the countries of gulf cooperation council (GCC). The dependency of gulf countries on United States in achieving their security and stability has increased. These changes led to changing the policies of gulf countries towards regional issues. They have great effects on gulf security and petrol. Also the study proves that some of the gulf cooperation council (GCC) countries were badly influenced by Arabic protests and revolutions, while other gulf countries were influenced with minimum degree, and they dealt with the Arab spring as a chance to support their diplomatic, informative and even the commercial status and position in the Arab regional system.

Accordingly, the study has some recommendations, the most important of which are; to develop the gulf cooperation council (GCC) to allow more coordination among the council countries in economic, defensive and outer politics fields, to change the institutions of gulf cooperation council (GCC) into federal institutions, and for the gulf cooperation council (GCC) to change their military alliances and state in a form that is equal to their economic powers. The gulf cooperation council (GCC) countries should move from using the military strategies that are based on defense to a system that is based on competitive work.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

أدَّت المتغيرات الدولية التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية وتحول النظام الدولي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على المجتمع الدولي، بعد أن وجدت نفسها لا تواجه أي تحدي يذكر أثر غياب الاتحاد السوفيتي الذي كان القطب المنافس لها أثناء فترة الحرب الباردة، إلى أن تقوم بترتيب الأمور بشكل ترتب عليه حدوث اختلال في أنماط العلاقات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي. ولم تكن منطقة الخليج بما تمتلك من أهمية إستراتيجية خاصة كمصدر حيوي للطاقة بمنأى عن تداعيات انتهاء الحرب الباردة والمتغيرات التي حصلت على مستوى العالم.

كما أن التهديدات في البيئة الإقليمية الخليجية الناتجة عن الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج في الفترة من (1979-1981م) ببروز المواقف الإيرانية تجاه الاستقرار وشرعية النظم الحاكمة في الدول الخليجية الست، واندلاع حرب الخليج الأولى عام 1980م، التي خلقت ظروفا استثنائية وصعبة كانت الحافز الأساسي لإقناع دول المجلس بتأسيس تكتل خليجي وعجلت بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن تشكيل مجلس التعاون الخليجي المكون من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين جاء بنتائج شديدة الأهمية في قياس تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي من أهمها: تغيير نظام القطبية داخل منطقة الخليج من القطبية الثنائية (العراق، إيران) إلى نموذج أقرب إلى نظام القطبية المتعددة(إدريس، 2000: 40)، فالقطب الثالث الذي شكله مجلس التعاون أصبح يمتلك عناصر القوة مما جعله قادراً على موازنة قوة القطبين الآخرين(العراق، إيران) في منطقة الخليج.

ومن الناحية النظرية يمتلك مجلس التعاون معظم عناصر القوة، فمساحة مجلس التعاون تفوق مساحة العراق وإيران معاً، كما أن عائداته النفطية تجاوزت عائداتهما باستثناء القوة البشرية لموازنة قدرات القوة الإيرانية والقوة العراقية وإحداث التوازن المطلوب الذي أحدثته تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، إلا انه من الناحية الفعلية لم يستطع مجلس التعاون أن يتحول إلى تكتل حقيقي داخل النظام الإقليمي الخليجي، وظل اقرب إلى صيغة المنظمة الإقليمية التشاورية، فقد أولى النظام الأساسي للمجلس أهمية فائقة لمبدأ "السيادة الوطنية" للدول الأعضاء.

وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تملك معظم مقومات القوة التي تجعلها لاعباً رئيساً في الاقتصاد الدولي، فهي تتمتع بالموقع الاستراتيجي وبامتداد سواحلها البحرية وكثرة ثرواتها الطبيعية والنفطية التي هي أساس التطور الصناعي العالمي، وجميع هذه العناصر جعلتها منطقة جذب للمؤهلات الفعلية المؤثرة على الاقتصاد العالمي من خلال إيجاد إستراتيجية جماعية واضحة للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تستطيع أن توظِّف عملياً هذه العوامل وعناصر القوة في ممارستها من خلال النظام الدولي الجديد.

من ناحية أخرى، بدأ استخدام اصطلاح النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية بشكل واسع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين المنصرم، وبالتحديد مع ظروف تفكّك الاتحاد السوفيتي، حيث اقترن بالعولمة ليعبر عن انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات بين المجتمعات البشرية بحرية ودون قيود. لكنه ومن الناحية العملية يعبر عن اتجاه للهيمنة على مقدرات العالم من طرف واحد (أمريكا) أو ما يسمى بالقطب الواحد. و من هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في مناقشة وتحليل أثر التحول في النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى القطبية الأحادية وانهيار الاتحاد السوفيتي على دول مجلس

التعاون الخليجي، واثر المتغيرات الإقليمية بشكل عام والمتغيرات الدولية بشكل خاص على مجلس دول التعاون الخليجي، وكذلك بحث طبيعة العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والقوى الكبرى(أمريكيا، أوروبا، اليابان، الصين، الهند، الاتحاد الروسي).

فالطموحات النظرية بإنشاء نظام عدالة دولية، لا تتوافق مع نظام المصلحة الذي تقوم عليه السياسة على مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي. والذين يعتقدون إمكانية حدوث ذلك اليوم فهم واهمون، حتى ولو كانوا من الذين يشاركون في صياغة هذا النظام، فالدعاوى النظرية لم تكن قط دعاوى واقع، والنظام الدولي يبقى في التحليل الأخير نظام أمل ورغبة خاصة إذا كانت منطلقاته تقوم على أساس الأمر الواقع فالنظام الدولي يقوم على المصلحة وهو كواقع ليس وليد هذه الأيام إنما هو وليد التجربة التاريخية للفعل السياسي والعسكري والاقتصادي على الأرض.

3.1 أهمية الدراسة

وتتمثل أهمية الدراسة في متابعة أهم التطورات في النظام الدولي الجديد، وبيان مدى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة والعوامل الداخلية وانعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي. وبيان دور دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً في ظل النظام الدولي الجديد.

وتعود الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية، والتي تتابع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثَّرت على المنطقة العربية، وعلى مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

وكما يعد هذا الموضوع من المواضيع القليلة التي لم يوجَّه إليها الاهتمام الكافي الذي قدر لغيرها من المواضيع، رغم أهميتها وخاصة في ظل التطورات الجديدة في المنطقة العربية، وما هو دور ومستقبل مجلس دول التعاون الخليجي في ظل التغيرات المتسارعة والتطورات في النظام الدولي الجديد.

4.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف التالية:

أولا: بيان انعكاسات وأثار التطورات التي حصلت في النظام الدولي الجديد على مجلس التعاون الخليجي.

ثانيا: توضيح الدور الإقليمي والدور الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل تطورات النظام الدولي الجديد.

ثالثا: توضيح طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الدولية الكبرى.

5.1 منهجية الدراسة

تتطلب دراسة النظم الإقليمية والنظام الدولي استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تساعد على الإحاطة الكاملة بالعلاقة التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول والآثار المترتبة على السياسات الخارجية لهذه الدول. والمنهج هو أسلوب المعرفة، والطريقة التي يتبعها الباحث في سبيل التعرف على حقائق الظواهر والأحداث محل الدراسة. وتم استخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته، بحيث يتم استخدام هذه الوقائع في الاستدلال وتفسير الظواهر السياسية في ضوء الخبرات السابقة عن الظاهرة وتحولاتها، والذي يساعد على معرفة تطورات مجلس دول التعاون الخليجي، وسيتم التركيز على هذا المنهج في هذه الدراسة للوقوف على أهمية ودور مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الدولي.

واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم الذي يرتبط في علم العلاقات الدولية بأعمال (ديفيد ايستون) في نموذجه المدخلات والمخرجات من نظرية النظم، ويعتمد هذا المنهج على تحليل النظام من حيث مواجهته للمدخلات التي تكون عادة على شكل مطالب، ومن ثم تحليل قدرة النظام في إصدار القرارات والتشريعات

على شكل مخرجات، ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في تحليل النظام الدولي الجديد ومدى استجابته ودعمه لمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي.

ويركز هذا المنهج على تحليل الأحداث السياسية بشكل علمي وسياسي، وتم استخدامه في تحليل الأسباب التي أدت إلى نشأة النظام الدولي الجديد وسقوط النظام الدولي السابق، إضافة إلى تحليل تعامل النظام الدولي الجديد مع القضايا العربية بشكل عام، وقضايا دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

6.1 فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

هناك أثر للنظام العالمي الجديد على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الواقعة بين 2001 – 2011م.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هناك علاقة بين الإمكانيات والقدرات الخليجية وبين ما يمكن أن تضطلع به دول مجلس التعاون الخليجي من دور في ظل النظام الدولي الجديد.
2. هناك أثر لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي على مستقبل المنطقة في ظل النظام الدولي الجديد.

7.1 أسئلة الدراسة:

سيتم الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما مستقبل مجلس دول التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى تأثير التطورات والمتغيرات الدولية على دور مجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي؟
2. ما دور مجلس التعاون الخليجي المستقبلي في ظل النظام الدولي الجديد؟
3. ما طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الدولية في ظل النظام الدولي الجديد؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الإطار النظري

يعد مجال العلاقات الدولية مجالا ضخما ومعقدا من جهة، وميـــدان معرفـــي واسع وصعب الفهم من جهة أخرى، أصبح من الضروري فهم مختلف الاتجاهـــات النظرية وتحليلاتها لمختلف الظواهر التي تحدث في الساحة الدولية، والتي تتميز بها العلاقات الدولية خاصة وأن النظام الدولي في فترة ما بعد الحداثة حظي بمزيد مـــن التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية، وذلك نتيجة للتغيرات التي ميزت واقـــع العلاقات الدولية اليوم مع اتساع دور الدولة وظهور أطراف أخرى من غير الـــدول التي تنشط بصورة غير رسمية ضمن إطار النظام الدولي والسياسة الدولية، الأمـــر الذي أثمر عنه ظهور مداخل ومقاربات نظرية جديدة تفسر طبيعة هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه الفواعل لاسيما في مجال السياسة والعلاقات الدولية، ذلك أن العلاقـــة بين هذين المتغيرين هي التي تحدد مدى تحقيق أهداف وأوليات علاقات الدول تجاه دول أخرى (منيرة، 2008: 19).

وهذا يظهر لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية. فإنها لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والسياحة مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد ذلك على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول. كما وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة(حداد، 2000: 192).

وقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية مـــن حيـــث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبذلك ساعدت خبرة الماضـــي وتجربـــة

الواقع الحاضر على أن تبلغ دراسة العلاقات الدولية درجة من التعقيــد والتــشابك، بحيث يمكن أن تتعدد وتتباين مناهج واتجاهات وطرائق دراستها وفهمها، وقد دخلت النظريات التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، متمثلة فــي نظريتــي الواقعية والمثالية، في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقــع الــدولي الجديد المتولد من نتائج الحرب من جهة، ومناقشة موضــوع الحــرب واحتمــالات تكرارها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أخرى من جهــة أخــرى ســميت تلــك الحوارات بــ(الحوار الأول) في مجال نظريات العلاقات(فرح، 2007: 6).

وعند تحليل طبيعة وتأثير العلاقــات التي أحدثها النظام الدولي الجديد علــى طبيعة النظام السياسي والأمني؛ من خلال تأثيرات هذه العلاقات الــــمتبادلة بــين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي عامة، والنظام الإقليمــي الفرعي في الخليج العربي على الأبنية السياسية والعسكرية في وحدات هــذه الــنظــــم الــدوليـــة الفرعية(الرفوع وفهمي، 2009: 50).

وقد ساهم في تطوير نظرية النظم عدد من العلماء مــن أبــرزهم تــالكوت بارسونز (Talcolt Parsons) فقد طور علم الاجتماع العام كعلم مرجعي لإعــداد نظريات النظم في العلوم السياسية، حيث يعتبر أن المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يتضمن:

1. حفظ السمات الأساسية للنظام.
2. التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.
3. تحقيق أهدافه وغاياته.
4. الاندماج، ويعني تحرك جميع أقسام النظام ووظائفه بشكل متناسق وأن لا تعارض بعضها بعضا.

ويرى بارسونز أنه انطلاقا من فهم هذه المهام يمكننا فهم سلوك النظام ككــل أو النظام الفرعي المتواجد داخل النظام نفسه، وبالتالي إمكانية التوصل إلى وضــع مقارنة بين هذه الأنظمة(حداد، 2000: 198).

والنظام اعتمادا على نظرية النظم لدى ديفيــد ايــستون(**David Easton**) يتكون من ثلاثة عناصر: أولها المدخلات وتكون عادة على شكل مطالب، سواء كان

مصدرها من المحيط الذي يدور بالنظام، أو من داخل النظام نفسه، أما العنصر الثاني فهو المخرجات والتي تكون على شكل القرارات وتشريعات تصدر من مؤسسات أو وحدات النظام، لغرض مواجهة تلك المطالب. والعنصر الثالث يتمثل في التغذية الاسترجاعية، بمعنى هل القرارات والتشريعات تلك تلبي حاجات ومطالب المحيط والمجتمع(**David Easton**) المشار إليه في (مقلد، 1982: 107).

وساهم مودلسكي وروزكرينس وماكليلاند وسكوت وبارسونز في تطوير نظرية النظم، غير أن أبرز دعاة نظرية النظم هو مورتن كابلان الذي ساهم في تحديد قواعد النماذج للتفاعل في النظام الدولي، ومن الأهداف التي يسعى إليها كابلان في هذه النظرية هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل لآخر(توفيق، 2000: 103).

ويرى ماكليلاند أن نظرية النظم هي: أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية. أما سكوت فإنه دافع بحماس عن نظرية النظم، ويرى أنها أقدر مناهج التحليل على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية بكل ما تحتويه من تفاعلات مستمرة، وذلك فضلا عن نظرتها الشمولية واتجاهاتها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطا منطقيا مستمدا من ظروف الواقع ومبنيا على مشاهداته(مقلد، 1982: 109).

أما نظرية النظام العالمي فإنها تعود في جذورها إلى ايمانويل وولرشتاين الذي يرى أن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي نظام عالمي. وأن أي نظام له صفتان تحددانه: أولهما أن العناصر التي هي ضمنها مترابطة كليا وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه، فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه. وثانيهما: هي أن الحياة داخل نظام ما، ذاتية الاحتواء تقريبا، وهذا يعني أنه إذا عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات

داخله تكون متطابقه تماما، وبهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغيرات ضمن النظام أن يركز على التفاعلات الديناميكية الداخلية التي تحدث التغير، لا أن يبحث عن العوامل الخارجية(بيليس وسميث، 2004: 275-276).

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (لمصالحة،2009) بعنوان: التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي

تناولت الدراسة موضوع التعاون بين المنظمات الإقليمية كمؤسسات دولية تعد الفواعل المهمة في العلاقات الدولية إلى جانب الدول وأشخاص القانون الدولي الأخرى، وذلك لأن التركيز في دراسة العلاقات الدولية ينصرف غالباً إلى الدول دون إعطاء المنظمات الإقليمية ما تستحقه من اهتمامات في الأبحاث العلمية. وقد تناول البحث تجربة التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عبر تطورها التاريخي من خلال معرفة درجة التفاعلات بين هاتين المنظمتين وما هي آثار التطورات الدولية على هذه العلاقة بينهما ومدى توافق واختلاف سياساتهما تجاه الأحداث الإقليمية والدولية وبصورة خاصة الحرب على الطرق والملف النووي الإيراني. ويركز البحث على المعوقات أمام هذه العلاقات سواء أكانت مؤسسية أم سياسية، وما هي محددات البيئة الدولية على درجة التنسيق والتعاون بينهما خاصة إذا تعلق الأمر بالأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة الخليج والعلاقات مع إيران ثم تخلص الدراسة إلى عدد من النتائج بخصوص واقع هذه العلاقات الإقليمية ومستقبلها، وأهم هذه النتائج أن كلا المنظمتين تنظران إلى إيران كقوة تهدد أمن الخليج، وضرورة العمل على مواجهة هذه التهديدات من خلال تعاون ورؤية مشتركة.

دراسة (المانع،2006) بعنوان: العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمستقبل

تناولت الدراسة علاقات دول مجلس التعاون الست مع بقية مناطق العالم خاصة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وشرق آسيا. ورأت أن هذه العلاقة

يحكمها عنصري استهلاك النفط، والمحافظة على أمن واستقرار المنطقـــة نفـــسها، وسط عواصف وحروب إقليمية تنشب بين الفينة والأخرى، وتكلف سكان المنطقـــة الكثير من الأفراد والمال، والفرص المفقودة لتنمية اقتصادياتها، وبنـــاء قطاعاتهـــا المدنية. وبينت الدراسة أن استهلاك اليابان وشرق آسيا وكذلك الولايـــات المتحـــدة يكادان أن ينافسا ويحلا محل الاستهلاك الأوروبي المستقبلي من النفط. وأن التنافس الأوروبي-الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وتقسيم مجالات النفوذ فيها بين دول مجلس التعاون وإيران، قد يحل محله مستقبلاً اهتماماً آسيوياً فـــي منطقـــة الخلـــيج العربي. كما أظهرت أن أهم عامل يحكم مستقبل المنطقة هو زيـــادة الاســـتثمارات الأجنبية فيها، والعمل على تقليص إنفاق دولها في المجال الدفاعي.

دراسة (فيلكس نوجارت،2002) بعنوان" الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: شراكة جديدة".

هدفت الدراسة إلى تناول مستقبل العلاقات الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون، ودواعي تطوير هذه العلاقة وتكثيف الجهود للارتقاء بها نحو مستقبل أفضل للعلاقة، فهذا هو الوقت المناسب لتطوير هذه العلاقة وخصوصا بعد إحداث 11 سبتمبر، وظهور التحالف الدولي ضد الإرهاب، حيث أصبح تكوين موقف أوروبي تجاه دول الخليج وإيران والعراق واليمن، هو أمر ملح للسياسة الأوروبية وخصوصاً أن هذه العلاقات تعاني من ضعف شديد بعكس حقيقة الأمر التي تؤكد أن منطقة الخليج هي منطقة حيوية جدا بالنسبة لأوروبا حتى أن اتفاقية التعاون التي وقعت بين الجانبين منذ عام 1988م فشلت في إطلاق أي نوع من التعاون ذو معنى بين الجانبين.

دراسة (آل عويمر،2002) بعنوان: "اثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1990-1999م)".

وقد هدفت الدراسة إلى بيان اثر المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج والتي جعلت من نشأة المجلس ضرورة حتمية مثل الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية

والتواجد الأجنبي العسكري المباشر في المنطقة، حيث شكلت هذه المتغيرات تحديات كبيرة لدول المنطقة بصفة عامة ولدول الخليج بصفة خاصة.

وركزت الدراسة على النظرة المستقبلية لدول مجلس التعاون في ضوء مجموعة من التحديات الجديدة وفي مقدمتها العولمة والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية وكذلك التحديات الإقليمية التي تواجه المجلس التعاون الخليجي مثل:التحدي العراقي والإيراني والإسرائيلي والوجود الأجنبي.

وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أن هنالك دوراً رئيساً وقوياً للبيئة الإقليمية في قيام مجلس التعاون الخليجي وحيث تمثلت البيئة الإقليمية في قيام الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، أما البيئة الدولية فتتمثل في الحرب الباردة بين القوتين العظميين بالإضافة إلى الغزو السوفيتي لأفغانستان، كما خلصت الدراسة أن اثر التحول في النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى القطبية الأحادية وانهيار الاتحاد السوفيتي كان أكبر من اثر قيام الاتحاد الأوروبي على دول الخليج مع الإشارة إلى عدم توازن الدور الاقتصادي لأوروبا وتعاونها مع دول المجلس في المجالات الاقتصادية المختلفة مع الدور السياسي الذي تلعبه مقارنة بالدور الأمريكي الذي يهيمن على المنطقة بالرغم من تعاظم المصالح الأوروبية فيها.

ونلحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها دراسات جزئية ولم تعالج بشكل مباشر موضوع الدراسة وهو مستقبل دول مجلس التعاون في ظل النظام الدولي الجديد،، وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تتناول بالدراسة والتحليل مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد. فهي تحاول توضيح دور ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات المتسارعة والتطورات في النظام الدولي الجديد.

الفصل الثالث

النظام الدولي الجديد المفهوم والنشأة

1.3 النظام الدولي الجديد

بعد انتهاء تام للقطبية الثنائية، وانهيار حائط برلين عام (1989)، ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين وتحديدا في عام(1990) والحديث لم ينقطع عن توصيف ما آل إليه النظام الدولي، والسقوط النهائي للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو والكتلة الاشتراكية في عام(1991).

وسبقت الولايات المتحدة الأمريكية الجميع وأعلنت في 6 آذار 1991 ما أسمته النظام الدولي الجديد يمثله القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (موسى، 1996: 106). ومن هذا المنطلق يمكن طرح مجموعة من الأسئلة تتعلق بهذه التطورات الدولية، ما هو النظام الدولي الجديد؟ وما هي المفاهيم المرتبطة بذلك النظام؟ وفي هذا الفصل سيتم مناقشة هذه الأسئلة والإجابة عليها.

1.1.3 مفهوم النظام العالمي الجديد

شاع استعمال مصطلح النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد حرب الخليج الثانية 1991، حيث استخدم للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول وفقا لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن(العطار، 2004: 9).

وتطلق صفة النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها بعضا، والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، وتعبر تلك العلاقات عن واقع نفسها بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية، إذ يمكن لهذه العلاقة أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، ويمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يشترط لإطلاق هذه الصفة على نظام ما أن يكون متصفا بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية (مجدي، 1999: 17).

وإن جوهر النظام الدولي الجديد هو مجموعة القواعد والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم، وإن ما يدعو إليه النظام هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد التاريخية والنفسية، والنظر للعالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة، والنظام الدولي الجديد هو نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج، وهو يحاول أن يضمن الاستقرار والعدل للجميع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، ويضمن حقوق الإنسان للأفراد(Goldstein, 2004: 37).

وعرفه ماكيلاند بأنه" بنية عناصر مترابطة ومتفاعلة مع بعضها بعضا، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها أو محيطها ، وهو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا للدراسات السلوكية"(الرشدان، 1998: 107).

ويُعرف أيضا بأنه: "مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات الرئيسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية الحاصلة بين القوى الكبرى وأثرها على العالم كله في مرحلة تاريخية معينة"(أبو شبانة، 1998، 14).

والنظام الدولي الجديد في إطاره العام، يستخدم في سياق الإشارة إلى محصلة التطورات التي أحدثها في بنية واهتمامات النظام الدولي، ومن تلك التطورات انتهاء الحرب الباردة؛ وتحلُل واختفاء الاتحاد السوفيتي، ومن ثم التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد، حيث تتعدد في توصيفه الرؤى والتوجهات ما بين النظر إليه باعتباره نظام "القطب الواحد المهيمن"، أو إدراكه كنظام "تعدد القوى"، أو التسليم بأنه "نظام ما زال في طور التكوين". وفى كل الأحوال، تظل أبرز سماته ممثلة بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة. وإزاء التنوع الذي يميز تناول الأدبيات السياسية لنشأة النظام الدولي الجديد، وتحديد مقوماته وخصائصه، فإنه يمكن التمييز بين تيارات عامة ثلاثة: أولها يقول بوجود نظام دولي جديد، والثاني يرى أنه لا يوجد نظام دولي جديد، بل تعددية القوى في إطار من التواصل العام للقواعد العامة للنظام الدولي السائد منذ

نهاية الحرب الثانية، وبينما يؤمن التيار الثالث بحدوث تغييرات جذرية في النظام الدولي، إلا أنه يرى هذا النظام الدولي الجديد مازال في طور التكوين، ولم تستقر دعاماته أو تتضح خصائصه في شكل نظام متكامل المعالم ومحدد القواعد بعد(السيد، 2010). ويمكن توضيح كل تيار على النحو الآتي:

التيار الأول: تيار النظام الدولي الجديد:

يرى هذا التيار وجود نظام دولي جديد أحادى القطبية، تتربع الولايات المتحدة على قمته دونما منافسة أو تحد، ويدعم مكانتها هذه تأييد حلفائها الغربيين من جانب، وقدرتها على استخدام قوتها العسكرية لحسم أي صراع تقرر الاشتراك فيه، ولممارسة مسئولياتها في المحافظة على الاستقرار الدولي وتوجيه الحركة العالمية باتجاه الديمقراطية، ومنطق هذه الرؤية يستند إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لترقى إلى مرتبة القوة العظمى الوحيدة، وأن تصبح، وبما تمتلكه من قوة ومكانة، مركزا للقوة العالمية، قادرة على استخدام وتوظيف ما تمتلكه من عناصر للقوة لتحقيق وفائها بمسئولياتها في تنظيم وإدارة الشئون الدولية دونما منافسة حقيقية أو تحد جوهري من جانب أي قوة دولية أخرى(بدران، 1995: 31).

وعلى ذلك، يأتي استخدام مفهوم النظام الدولي الجديد تعبيراً عن مجمل تلك التطورات التي حدثت في هيكل وبنية علاقات القوة في نظام القطبية الثنائية الذي امتد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عليها من تطورات تمثلت في انتصار المعسكر الغربي في الحرب الباردة، وتحلل واختفاء الاتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة إلى مرتبة القطب الأوحد المهيمن في الشئون الدولية، إضافة إلى جملة التداعيات المترتبة على ذلك مثل التحول نحو تدعيم دور الأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية؛ وتزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب؛ وارتفاع أولوية ومكانة القضايا الاقتصادية على قائمة الاهتمامات الدولية؛ والتحول في نوعية المشكلات والتحديات الدولية الجديدة في مجالات كالبيئة، والمخدرات والجريمة المنظمة، ومثيلاتها مما تتطلب مواجهتها أنماطا متميزة من التنسيق والتعاون الدوليين؛ تزايد التوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية

والكيانات الاقتصادية الكبرى؛ وتزايد الاهتمام الدولي بقضايا التحول الـــديمقراطي ونطاقه(مقلد، 2001: 52-56).

ويمكن النظر إلى المسألة العراقية باعتبارها المحك الرئيس لتحولات جذرية في بنية النظام الدولي، هيكلا وتفاعلا، باعتبارها أهم القضايا المحورية في إعادة تشكيل هذا النظام، ففي تشرين الثاني1990 سمح النظام الدولي، في ظل معادلات قوة معينة، بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعدما اجتاح الكويت، حيث كان هذا إيذانا ببدء الانفراد الأمريكي والانسحاب السوفيتي من قيادة النظام الدولي، وفي تشرين الثاني 2002 أعاق النظام الدولي إصدار قرار بناءً على رغبة أمريكية باستخدام القوة العسكرية بصورة تلقائية ضد العراق، ولم يمكِّن مجلس الأمن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها على النظام الدولي، وهذا قد ينطوي على تحولات تجري تحت السطح لإعادة التوازن لقيادة العالم، بالحد من الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة خلال عامي 2001 و 2002، وقد ظهرت هذه التحولات في قرار مجلس الأمن رقم 1441 في 8/ تشرين الثاني/2002، حيث خسرت الولايات المتحدة الأمريكية عدة نقاط كانت تريدها في القرار الأممي: عدم الاستخدام التلقائي للقوة العسكرية ضد العراق، وحتمية الرجوع إلى مجلس الأمن للنظر بعد وصول المفتشين الدوليين في جولة جديدة، وعدم إرسال قوات عسكرية مسلحة مرافقة لفرق التفتيش لاستخدام القوة ضد من يعوق عملها، وعدم استخدام القوة لتغيير النظام العراقي (تركماني، 2009: 72).

والتحدي أمام الولايات المتحدة يتمحور في كيفية صوغ تفاهمات أو تحالفات حول القضايا العالمية الأساسية مع قوى فاعلة في تلك القضايا، للنجاح في إدارتهـــا والتأثير فيها خارج منطق الاستئثار أو محاولة الهيمنة الكلية التي لم يعد من الممكن اللجوء إليها بنجاح. القوة الغربية الأخرى، الاتحاد الأوروبي الذي كان يقال عنه انه قزم سياسي ومارد اقتصادي وصار اليوم في خضم أزمة اليورو التي كانت الأزمـــة اليونانية بؤرتها الكاشفة، وفي خضم أزمة البناء الأوروبي، بمثابة قـــزم اقتـــصادي أيضا نتيجة التراجع في المكانة مقارنة بالأمس القريب، فيما الصين الـــشعبية التـــي صارت توصف بالقوة الدولية التي لا يمكن تلافيها أو الالتفاف حولهـــا، فقـــد بلـــغ

الإنفاق العسكري الصيني لعام **2012** نحو **120** مليار دولار أي اكبر من الإنفاق العسكري لمجموع الدول الثماني الأولى في الحلف الأطلسي باستثناء الولايات المتحدة، إلا أن الصين أيضا تعاني تداعيات النمو السريع على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وهي ذات نمو اقتصادي متسارع قد يجعلها الاقتصاد الأكبر في العالم بين عامي **2016** و**2018** (حتى، **2012**).

التيار الثاني: التحول من النظام الثنائي إلى نظام تعدد القوى:

يرى هذا التيار أن التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الدولي نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لم تؤد إلى إقامة نظام دولي جديد، لكنها تمثل انتقالاً إلى حالة "تعدد القوى"، وليس إلى "نظام القطب الواحد"، وأن هذه التعددية تختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد في القرن التاسع عشر(بدران، 1995: 27)، ومنطق هذه الرؤية يستمد قوته من أوجه القصور في اتجاه القطبية الأحادية، فمن جانب، فإن الولايات المتحدة وإن تمتعت بتفوق قوتها العسكرية بما جعل منها القوة الأولى في العالم، إلا أن الاعتماد على تلك القوة ليس كافيا بذاته، -وبسبب الحدود التي تواجهها القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية-، لتمكين الولايات المتحدة من الوفاء بمسئوليات قيادة النظام الدولي، وهناك أيضا القيود التي يواجهها استخدام القوة العسكرية نتيجة للتزايد المستمر في ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، الأمر الذي يمثل بذاته قيداً على إمكانيات ونطاق فرص توظيف القوة العسكرية الأمريكية في قيادة النظام الدولي، إضافة إلى ما سبق، فإن مراجعة عناصر القوة في كل من الولايات المتحدة وأوربا واليابان باعتبارها وحدات القوة الرئيسية للنظام الدولي إنما توضح افتقار كل منها منفردة إلى التمتع بالتفوق في كل عناصر القوة، مما دفع البعض لتشخيص حالة هذا النظام الدولي بأنه نظام تغيب فيه فئة القوى العظمى، وهناك رابعاً طبيعة وحجم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة، مقارنة بغيرها من القوى الغربية، والتي تؤدى في مجملها إلى الحد من تأثير المكون الاقتصادي في القوة الأمريكية(السيد، 2010: 130).

وإن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، ونشاط هذا السوق يخضع لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين، غير إن هذا الانفتاح الذي شهدته الصين، وما زالت، على العالم الخارجي، لغرض الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي وتجربة فريدة من نوعها، لم يؤد إلى أن تستجيب الصين لما يريده الغرب من تغييرات في النظام السياسي الصيني. فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ترى أنن الاندماج الاقتصادي لا بد أن يصحبه اندماج سياسي - أي الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي - وبقدر ما يزداد اندماج اقتصاد الدول الأطراف، من موقع التبعية، في الاقتصاد الرأسمالي للمركز يزداد اندماج النظام السياسي لهذه الدول، من موقع التبعية، في النظام السياسي للمركز، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير وزير الخارجية الأمريكية "كولن باول" في عام 1988 إلى أن هناك علاقة وثيقة بين التقدم الاقتصادي والحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وهذا الطرح يعني قيام نظام سياسي في الدول التابعة التي تبنت الحرية الاقتصادية يتلاءم مع الحرية الاقتصادية، مما يؤدي بالنتيجة إلى تبني نظام سياسي على نفس النمط الذي يقوم عليه النظام السياسي في المركز، والذي لا يمكن الفصل فيه بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية(الطعان، 2002: 181).

التيار الثالث: نظام دولي جديد في مرحلة انتقالية:

يستمد مفهوم النظام الدولي أهميته في جانب منها من ارتباطه بحدوث تحولات كبرى تمثلها مجموعة الظواهر والتحديات العالمية الجديدة. وأن هناك أيضا تنوعاً بين التيارات الفكرية بصدد تفسير أسباب ونتائج هذه التحولات؛ ومدى تواصلها أو انقطاعها مع نظام القطبية الثنائية الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وهل هناك بالفعل نظام دولي جديد؟ أم أن الأمر في أفضل الأحوال لا يخرج عن كونه مرحلة انتقالية تعقب اختفاء الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة؟. كذلك يستمد هذا النظام صفة "الجديد" من الخصائص المميزة له مقارنا بنظام القطبية الثنائية والحرب الباردة الذي ساد من قبل، وليس على الإطلاق نتيجة لأن كل الدول انضمت إليه وشاركت فيه طواعية واختياراً لا جبراً وقسراً.

أيضاً، فإن صفة "الجديد" هذه إنما تستمد أيضا من دور وتأثير القيادة الأمريكية المهيمنة على أسلوب صياغة قواعده، وتصميم هياكل بنيته، والتي تمت في ظل، وبمشاركة أوربية مثلتها قلة من الدول الأوربية، بهدف الحفاظ على، وتأمين الحماية والخدمة الواجبة لمصالحها الدولية. من هنا كان استرشاد الدور الأمريكي في تأسيس هذا النظام وإرساء دعاماته، وبشكل جوهري، بالمصالح والأهداف الأمريكية الكونية كأولوية قصوى، يليها بعد ذلك، ربما وبمراحل، خدمة المصالح الغربية بوجه عام(السيد، 2010: 12-13).

ويميز بعضهم بين النظام الدولي والعالمي، أن النظام الدولي يشير إلى أنماط العلاقات والتفاعلات وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي تمثل وحدات النظام، أما النظام العالمي فهو أكثر شمولا حيث يضم إلى جانب الدول فاعلين دوليين آخرين مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية والقيادات السياسية والفكرية العابرة لحدود الدول، ووفقا لهذا التصور يكون النظام الدولي جزءاً من النظام العالمي. وقد واكب النظام الدولي الجديد ظهور عددا من المفاهيم والمصطلحات الجديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية تعبر عن مدى عمق التغيرات المصاحبة له، منها العولمة، والهيمنة السياسية، والهيمنة الاقتصادية، والهيمنة الثقافية، والسيادة وغيرها من المفاهيم الأخرى(عبد ربه، 2001: 9، 27).

فالمفهوم المرتبط بالنظام الدولي الجديد هو مفهوم العولمة، يبدو من الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحين من حيث الخصائص، ففي حين تسمى المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات بمكونات أو بفاعلين غير الدوليين للنظام الدولي الجديد إلى جانب الدولة باعتبارها الفاعل الرئيس، في حين تسمى بمؤسسات العولمة أو أدوات العولمة(أبو عامود، 2008: 133).

وإن العولمة كظاهرة جمعت لنفسها تعريفات كثيرة ومتعددة، ولم تستقر العولمة على تعريف واحد، وقد اختلف المفكرين والكتاب حول تعريفها، فالاقتصادي يفهم العولمة بخلاف السياسي، كما أن عالم الاجتماع يفهمها فهما قد يختلف فيه عن

المهتم بالشؤون الثقافية، ولكن على الرغم من تعدد التعريفات التي دارت حول العولمة إلا أنها تلتقي جميعها في بوتقة واحدة، فهي تعبير مطروح الآن في الفكر السياسي والاقتصادي لدى الغرب كمرحلة متطورة في العمل والعلاقات الدولية، بدأت في العصر الحديث منذ بدا الغرب يفكر في تنظيم وتبادل منافعه مع الآخرين(العزام، 2003: 19).

ويذكر (يسين، 2007: 311) أن ارتباط العولمة بالنظام الدولي الجديد يتمثل فيما يلي:

1. ظهرت العولمة بقوة مصطحبة معها الثورة التكنولوجية في بداية التسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي نشأ في تلك الفترة أيضا النظام الدولي الجديد.
2. أن بعض الفاعلين على مسرح النظام الدولي الجديد كالمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات والشبكات الإعلامية العالمية هي تلك الفاعلين التي تسمى بمؤسسات أو أدوات العولمة.

أما المفهوم الآخر الذي ظهر في ظل النظام الدولي الجديد والعولمة، الذي كان يرتبط بشكل أو بآخر بظهور النظام الدولي الجديد، وهو مفهوم صدام الحضارات الذي طرحه المفكر الأمريكي هنتنجتون والذي أثار ضجة كبيرة ليس فقط في أوساط المثقفين فحسب، وإنما على صعيد المجتمع الدولي(يسين، 2007: 311).

2.1.3 متغيرات النظام الدولي الجديد

يذهب مورتن كابلان إلى أن اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات تتسبب في أحداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التبادلية لوحدات النظام الجديد أو في الخصائص الذاتية للبعض منها، وان ذلك لابد من أن يفضي إلى تحولات سياسيه في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات، الأمر الذي يخل باستقراره(فهمي، 1995: 48). علما أن ذلك لا يعني تماثل آثار المتغيرات الدولية بل على العكس حيث تباينت المتغيرات الدولية من وقت إلى آخر تبعا لاختلاف آلياتها ففي بداية العقد

الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي مجموعة من التغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الدولي بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، ويمكن إبراز متغيرات النظام الدولي الجديد بما يلي:

1. انهيار الاتحاد السوفيتي:

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي الذي تتربع الولايات المتحدة الأميركية على عرشه وليد الصدفة، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصـــعدة كافــة (السياسية، الاقتصادية، العلمية..)؛ كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي الــسابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمــل فــي طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترتسم معالمها(الجبوري، 2010).

وأنهى انهيار الاتحاد السوفيتي رسميا فــي كــانون الأول 1991 الــصراع السياسي والايدولوجي بين الشرق والغرب، ووضع حدا لنظام القطبية الثنائية الــذي امتد ما يقارب خمسين عاما (1947 –1991) كما أعفى العالم من خطــر حــرب عالمية ثالثة، وتختلف الآراء إزاء طبيعة المتغيرات التي أفضت إلى انهيار الاتحــاد السوفيتي، فبينما يعزوها البعض إلى متغيرات ذات علاقة بالأثر التراكمي للــسياسة الخارجية الأمريكية، ويؤكد بعضهم على ارتباطها الوثيق بسلبيات الواقــع الــداخلي للاتحاد السوفيتي السابق(أمين، 2010: 6).

وتاريخيا، ومع وصول غورباتشوف إلى سدة الحكم في الاتحــاد الــسوفيتي وتبنيه المنطق البروسترويكي ووقوعه في رحى مطرقة سباق التسلح الذي فــرض عليه، وسندان التخلف الاقتصادي الذي عاشته بلاده، كانت النتيجة العجز المطبــق والانهيار الشامل في سلسلة من الأحداث المتلاحقــة أدت إلــى انهيــار المعــسكر الاشتراكي بكليته وانتهاء حلف وارسو وولادة الدولة الألمانية الموحدة، وما تبع ذلك من نهاية للحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وولوج العالم فــي نظــام سياسي دولي مختلف المعالم أثار إشكاليات حقيقية حول ماهيته(الجبوري، 2010).

وانحدار الاقتصاد السوفيتي الذي يرجع إلى عــدم قــدرة نظــام التخطــيط المركزي السوفيتي عن الاستجابة للتغيير في الاقتصاد العالمي، فقد أنــشأ ســتالين

نظاما للتوجيه المركزي الاقتصادي، والذي ركز على الصناعات المعدنية الثقيلة، بحيث كان هذا النظام يفتقد المرونة، نظرا لعدم تنوع عناصره، وقد عمل على تكريس القوى العاملة بدلا من تحويلها إلى خدمات صناعية متنامية، ولم تستطع المنتجات السوفيتية مواكبة المواصفات العالمية(القطاطشة، 2010: 20).

ذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي سابقا، أما روسيا الاتحادية فيبدو أنها عائدة بقوة على مسارح إستراتيجية ثلاثة: المسرح السوفيتي السابق في آسيا الوسطى، بشكل خاص، ومسرح المحيط الهادئ، والمسرح الشرق الأوسطي، تحاول أن تجعل من ذاتها جسر ربط بين هذه المسارح أو في أدنى حال طرفا شريكا ومحاورا لا يمكن الالتفاف حول دوره، مراهنة على قوة الوطنية الروسية المتطلعة دوماً لموقع دولي لموسكو إلى جانب إمكاناتها العسكرية والدبلوماسية وبعض الإمكانات الاقتصادية(حتى، **2012**).

وقد أدى توجه روسيا إلى اتجاهات عدة لإعادة التوازن إلى النظام العالمي المختل، إلى جعل كل من أمريكا والناتو أن يعيدا النظر في مواقفهما تجاه الاتحاد الروسي ليتوصلا إلى اتفاقية في باريس عام 1998 حيث أنشئ مجلس مشترك أطلق عليه أسم (المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا) مهمته الاعتراف بروسيا قوة عظمى لها مصالحها الحيوية، وهو ما اتضح جلياً في أزمة كوسوفو عام 1999(العمار، 2000: 20)، وفي أثناء الأزمة العراقية شكّل القرار الروسي بكسر الحظر الجوي على العراق في أيلول عام (2000) خطوة لكي يعطي انطباعا بجدية وواقعية الفعل الذي ستقوم بها السياسة الروسية في المنطقة العربية(العزاوي، 2000، 123).

2. حرب الخليج الثانية

كانت حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحاً في أبرز معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش جُزافًا في 1991/4/13، والذي أثار العديد من الإشكالات حول طبيعة هذا النظام؛ فالبعض يعتقد أن النظام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة

التي تملكها الولايات المتحدة، فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظـــام متعـــدد الأقطاب(الجبوري، 2010).

أما بصدد القول بارتباط نشأة النظام الدولي بأزمة الخليج الثانية، فإن هذه الأزمة وإن كانت قد هيأت الفرصة لإنهاء مرحلة القطبية الثنائية، ووفرت قوة الدفع اللازمة للدور الأمريكي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن دور الرئيس السوفيتي السابق جورباتشوف لا يمكن إغفاله أو إهمال تأثيره في التمهيد لنشأة هذا النظام الدولي الجديد، والذي لم يكن ليتحقق في غيبة نتائج وتداعيات سياسيات جورباتشوف الإصلاحية الداخلية، وانفتاحه على الغرب. فمن جانب، كان هناك تأثير سياستي البيرويسترويكا(إعادة البناء)، والجلاسنوست(المصارحة والمكاشفة)، في توجيه مسار الاتحاد السوفيتي والدفع به في اتجاه واحد على طريق إنهاء الحرب الباردة، والتفكك والتحلل والتلاشي كلية، كذلك، كان هناك انفتاح غورباتشوف على الغرب، واستجابته للمبادرات الغربية المتتالية، وإعلانه المبكر عام 1998 بأن الاتحاد السوفيتي لن يحتفظ أو يتمسك بدول أوربا الشرقية في فلكه بالقوة، وهى سياسات وتوجهات كان من بين أبرز تراكماتها وتداعياتها تيسير، إن لم يكن الإسهام المباشر في، انتهاء الحرب الباردة واستقلال تلك الدول، بل وانضمامها فيما بعد إلى الأحلاف والمنظمات الغربية، وبالتالي الإسهام وبفعالية في التمهيد للنظام الدولي الجديد إن لم يكن، وبشكل غير مباشر، المشاركة في تأسيسه بالفعل(السيد، 2010: 5).

وهناك بعض التطورات التي ارتبط بالنظام الدولي على مستوى الخـــصائص والوظائف مما دفعت بالبعض إلى الحديث عن نظام دولي جديد، ومـــن أهـــم تلـــك التطورات:

1. الثورة التكنولوجية الضخمة التي لا تقل من حيث شموليتها وأبعادها والآثـــار المترتبة عليها من الثورة الصناعية التي نمت في كنفها الدول القوميـــة مـــن ناحية والنظام الدولي الراهن من ناحية أخـــرى. وفـــي ظـــل هـــذه الثـــورة التكنولوجية الرهيبة لم يعد وعاء الدولة الداخلي كافياً لتوسع الإنتاج، ولم تعد السوق الداخلية - في الدول المتقدمة - كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات

أو رأس المال والعمل، لنشهد أن ما يجري على أرض الواقع -بصورة تلقائية أو على وفق تخطيط واعٍ- تدويل مطرد للحياة الاقتصادية ، بحيث يتخطى الإنتاج الحدود الوطنية ليكتسب رأس المال طابعاً دولياً، وتنمو المشروعات والمصارف عبر الوطنية لتصبح القوة المتحركة الجبارة للتركيز الصناعي والمالي على مستوى العالم . ومن ثم تصبح الغلبة للقوى الاقتصادية الدولية الجديدة ، حتى أننا نجد للولايات المتحدة الأميركية اقتصادين: اقتصاداً أميركياً تقليدياً واقتصاداً دولياً هو اقتصادٍ ثانٍ لها.

2. تدهور سلطة الدولة القومية، بالرغم أن الدولة القومية ما زالت هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي الحالي، إلا أن الواقع الدولي يشير إلى تدهور سلطة هذه الدولة من حيث مفهوم السيادة القومية من الواقع السياسي المعاصر، كذلك تفتيت سلطة الدولة على مواردها، وفي ظل متغيرات النظام العالمي الجديد تشير الدلائل إلى تدهور سلطة الدولة القومية، وكذلك تفتيت سلطة الدولة على مواردها، وإضعاف قدراتها في مواجهة قدرات الأفراد، بالإضافة إلى ضعف قدرة الدولة إزاء المعارضة السياسية، وبالتالي لم تعد الدولة طليقة في تعاملها مع المعارضة السياسية سواء كانت سلمية أو عنيفة داخلياً أو خارجياً(عبدالله، 2011: 44).

3. نمو حجم وكثافة الصراعات العرقية ودور القومية، حيث أصبحت تلك الصراعات من العلامات المميزة للنظام الدولي في الكثير من القارات، ففي كثير من الأحيان يكون الصراع الاقتصادي أو العرقي أو السياسي بسيطا وسلميا ومستترا ولا يخلو منه مجتمع ويمكن السيطرة عليه، كما أن المجتمع يستطيع أن يضع حداً ثابتا في عدم الوصول بالصراع إلى مدى أبعد بحيث لا يمكن تجاوزه من مختلف الأطراف، وربما الدفع باتجاه أن يكون هذا الصراع مُحفّزاً للنمو والمنافسة المفيدة، ومثل هذه الحالة موجودة في المجتمعات المعافاة والديمقراطية ومجتمعات التنافس الحر التي تستطيع أن تدافع عن نفسها في وجه العدوان، وهو بالضرورة سمة مطابقة لهذه المجتمعات وعنوان لها وجزء أصيل من أسباب تطورها ونموها. أما الدول الأقل حرية

وشفافية وضعفاً وتعليماً فلا يمكنها أن تضع الخلافات على مستوى محدد لا يتجاوزه أو يتخطاه أحد إلا ووجد نفسه منبوذا مستهجناً مطروداً من الآخرين ، ويمكن أن تطوله فوق ذلك يد العدالة لو تمادى أكثر في الاعتــداء علـــى ثوابت المجتمع وأساسياته و الهجوم عليها دون حــدود أو ســقف أعلـــى لهجومه وتطاوله ــ دعك عن أساليب الحرب والقتال وإراقة الدماء (عبدالله، 2011: 45).

2.3 المبحث الثاني: النظام الدولي الجديد والولايات المتحدة الأمريكية

إن وجود نظام دولي جديد، يدل على أن هنالك تغيراً في أطراف النظام الدولي السابق وخصائصه، وأصبح هنالك خصائص جديدة تميز النظام الجديد، وان هيكل النظام قد تغير، وكذلك العلاقة بين أطرافه. وجميع هذه العوامل تُظهر أن النظام القديم قد تم استبداله بنظام جديد نتيجة ظروف معينة استوجبت هذا التغير، مع المحافظة على قواعد القانون الدولي أو العلاقات الدولية المحافظة على السلم والأمن الدولي، وإن اختلفت الأساليب والطرق لعمل ذلك(أبو الوفا، 1995: 78).

إن الصعود الثابت والمنتظم للولايات المتحدة على طريق اســتيفاء مقومـــات الدولة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستغلال هــذا الانهيــار فـــي إبراز جوانب التفوق والتفرد العالمية للقوة الأمريكية: فهي، أي الولايات المتحــدة، تروج وبقوة لما يُعدُ انتصاراً باهراً للرأسمالية والفكر الليبرالي في مواجهة هزيمـــة اشتراكية الاتحاد السوفيتي، كما أنها عالميا تُعدُ صاحبة أضخم اقتــصاد بمجالاتـــه المتعددة في العالم بعد اليابان، إضافة إلى تمتعها بوجود اكبر نخبة من رجال المال والأعمال وكبريات الشركات متعددة الجنسية، بجانب ترتيبها كأول دولة من حيـــث الاستهلاك الخاص الذي يقترب من حوالي 70% من إجمالي ناتجها المحلى يضاف إلى ذلك، مقومات قوتها العسكرية في بعديها التقليدي والنووي، حيث تُعدُ الولايـــات المتحدة، وبكل المقاييس القوة العسكرية الأولى في العالم(المشرقي، 2003: 8-9).

استناداً إلى تلك المقومات كان صعود الولايات المتحــدة وتبلــور مكانتهـــا ودورها العسكري المهيمن والمسيطر عالمياً كقطب وحيد. وبدورها، فقد استثارت

هذه القوة العسكرية واتساع نطاق سيطرتها عالمياً اهتمامات العديد من الدراسات والتحليلات والمقارنات بغيرها من القوى المماثلة، ومن ثم تبلور بعض اتجاهات تصف هذا الوضع الأمريكي المتميز عسكريا بعد انتهاء الحرب الباردة بأنه نوع من الحكم الإمبريالي العالمي، الذي يعتمد في تشديد قبضتها على معظم أنحاء العالم على مجموعة مصادر ذات ثقل وتأثير بالغين في اتجاه الدفع بدعم وإبراز الصورة العسكرية للولايات المتحدة وتمكينها من فرض هيمنتها العسكرية. وتتضمن هذه المصادر كما يذكر (السيد، 2010: 10-11) كلا من:

1. إيديولوجية منتصرة: وقد تم تحديد التوجهات السياسية الخارجية والعسكرية الأمريكية من قبل وزارتي الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونغرس عام 1991م وذلك لإبراز المكانة الأمريكية العالمية والحفاظ عليها بهدف تحقيق مصالحها الذاتية والحفاظ على أمنها القومي وسحق أعدائها التقليديين والقادمين من الشيوعيين والإسلاميين الراديكاليين من أجل السيطرة والهيمنة على العالم.
2. إحساس متزايد، إن لم يكن متضخما أو مبالغا فيه بالمخاطر. وقد قسمت الولايات المتحدة دول العالم مابين حليفة ومترددة وعاصية أو متمردة. إن الدول الحليفة هي الدول الغربية ذات النظام الديمقراطي واقتصاد السوق الحر التي يجب التعاون معها (دون إفساح المجال لها للخروج من النفوذ الأمريكي)، والدول المترددة هي التي يجب مساعدتها على تبني الأيديولوجية الأمريكية "المنتصرة"، أما الدول العاصية مثل: إيران وكوريا الشمالية والعراق وسوريا وكوبا والسودان وليبيا، فيجب التضييق عليها ومحاصرتها ومحاربتها والعمل على إنزال أقسى أنواع العقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بها مباشرة أو عبر الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك فقد احتلت أفغانستان والعراق وفرضت الحصار على السودان وليبيا وسوريا وإيران، وهي دول عربية مسلمة أعلنت رفضها للهيمنة الأمريكية، كما حاصرت كوبا وكوريا الشمالية ولا تزال تنازع روسيا والصين وتناصباهما التنافس والعداء.

3. مجمع عسكري صناعي قادر على دعم ذاته ووجوده استناداً إلـى وجـود ودور نخبة عسكرية لها دورهـا المتميز وثقلها ووزنها الذي لا يجب التقليل مـن قدره أو الاستهانة بتأثيره(السيد، 2010: 10-11).

ويتمركز النظام الدولي المتمثل بالأحادية القطبية بقـوة الولايـات المتحـدة الأمريكية المسيطرة وذات الطابع الإمبراطوري العالمي، الذي يـستند إلـى عـدة مقومات، فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة، وتأتي في المقـام الأول بين قوى غير متكافئة، إذ تتقدم الولايات المتحدة الأمريكيـة علـى الجميـع باقتصاد مزدهر وقوة عسكرية غيـر مـسبوقة تاريخيـا ونمـوذج ثقـافي مبهـر وكاسح(الهواري، 2000: 64).

ويتطلب النظام الدولي الجديد الذي تحاول الولايات المتحـدة فرضـه تـوفر وتكريس ركائز مترابطة وهي: ضمان استمرار وتصاعد التفوق المـادي والعلمـي والعسكري والتكنولوجي والاقتصادي للولايات المتحدة وضمان تبعية الدول المتقدمة والصناعية وامتلاك مؤهلات التحكم باقتصادها أو التأثير بقراراتها السياسية، إضافة إلى ضمان هيمنة الولايات المتحدة المادية على المقدرات الاقتـصادية والـسياسية للعالم(مجدلاوي، 2004: 152).

إن السيطرة أو الهيمنة الإمبراطورية العسكرية الأمريكية إنما تتجـسد فـي حقيقتها عبر صيغة جديدة للهيمنة تتحقق من خلال ما تتيحه الولايات المتحـدة مـن قوة حماية دولية لمعاهدات الدفاع المتبادل أو المـشترك، التـي تـوفر بمقتـضاها الولايات المتحدة جماعات من المستشارين العسكريين، والقـوات العـسكرية التـي ترابط في الدول الأجنبية تنفيذا للالتزامات والتعهـدات الأمريكيـة بالـدفاع ضـد تهديدات غالباً قد لا تتحقق على أرض الواقع، إن لم تكن غير قائمة بالمرة، أو تـم تحديدها بتقديرات سيئة، أو بشكل مبالغ فيه. وقد خلقت هذه الترتيبات نوعـاً مـن المحاور المركزية الخارجية، من الدول المستقلة التي تتمركز مصالحها حول الدولة الإمبريالية، سواء كانت في هذه الحالة ممثلة بالولايات المتحدة، أو حتـى بالاتحـاد السوفيتي سابقا في حالة دول أوروبا الشرقية، وبدوره فإن التنوع في ارتباطات تلك الدول أو المراكز بالدولة الامبريالية التي تولت الريادة خلال فترة الحرب البـاردة

وأيضا عبر الإمبراطوريات القديمة، هذا التنوع قد عكس محاولات تلك الدول لدعم أدوارها من خلال التواجد العسكري الدائم الذي رابط في الأراضي المهزومة. وهنا تنفرد الولايات المتحدة بتميزها في أنها لم تنشئ قواعدها على أساس من الاستحواذ على الأراضي، بل على العكس فقد اعتمدت على إمبراطورية القواعد، وهنا أيضا يبرز الخطر في تنامي وتزايد المعارضة لوجود تلك القواعد الأمريكية(Johnson, 2004).

وإن تنبؤات أغلب مؤيدي المذهب المستقبلي المتعلقة بإمكانية إطالة مؤشرات الولايات المتحدة المعاصرة للمستقبل والحفاظ على مواقعها العالمية الاستثنائية المكتسبة في العقد الأخير من القرن العشرين تقود كلها إلى أن جمهورية ما وراء المحيط تملك كل الإمكانيات لتحتل خلال عقود عديدة مواقع مفتاحية عالمية في أمريكيا الشمالية والنصف الغربي للكرة الأرضية وأوروبا الغربية وآسيا الشرقية والفضاء ومواقع عسكرية والأبحاث الحربية وفي الأسواق العالمية الأساسية وفي العلم والإعداد العلمي، وفي الثورة الإعلامية، والأمر الذي يسمح لها بالحفاظ على تأثيرها العولمي(ديب وحمادي، 2007: 154).

والى جانب هذه القوى "القديمة" يبرز بشكل خاص دور متسارع ومنتشر لعدد من القوى الإقليمية أبرزها دون شك الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا التي إلى جانب الصين الشعبية وروسيا، تشكل نادي القوى المعارضة للهيمنة الغربية ولو بدرجات وأشكال مختلفة، نادي "البريكس الذي يضم جنوب أفريقيا، والبرازيل، وروسيا، والهند، والصين " فيما تظهر قوى إقليمية ذات وزن على صعيد منطقتها وعلى صعيد "مناطق" محاذية من خلال شبكة العلاقات التي تقيمها ومنها اندونيسيا وماليزيا وباكستان والأرجنتين. هذه القوى صارت دون شك جزءاً من المشهد الذي يتشكل حول هيكل القوى الدولية دون أن تتحدد بعد أوزان وادوار وأنماط العلاقات بين هذه الأطراف جميعاً(حتي، **2012**).

خصائص النظام الدولي الجديد:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الدولي الجديد علـــى ســـائر الأنظمة العالمية التي سادت على مر التاريخ البشري، وذكر (أبو حسن، 2010: 147-148) أهمها على النحو الآتي:

1. الهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية، بحيث يتمكن القطب المهيمن في هذه الحالة من جعل الأطراف الأخرى في النظام العالمي تفعـــل ما يريده بل يدورون في فلكه دون الحاجة إلى استخدام القوة المسلحة.
2. السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث إن اقتصاد القطب الواحد يكون في هذه الحالة محورياً أو مركزياً بالنسبة لاقتصاد الدول الأخرى.
3. الهيمنة العسكرية على العالم، حيث يتطلب من الدولة الأحادية المهيمنة فـــي هذه الحالة أن تكون لها قوات هائلة منتشرة في كل بقاع العـــالم، وإمكانيـــة استخدام هذه القوات في أي لحظة وبدون مساعدة من الآخرين.
4. السيطرة الثقافية على العالم، وهى قبول أطراف النظام العالمي الأخرى ثقافة القطب المهيمن ذي التنوع المقبول والجاذب، في هذه الحالة لا تفرض القـــيم الثقافية بالقوة على بقية أطراف النظام العالمي، ولكن الأخذ بها والتحمس لها يكون بمحض الإرادة الحرة، على أساس أنها أفـــضل الخيـــارات المتاحـــة للبشرية جمعاء.

الفصل الرابع
العلاقات الخليجية الدولية

1.4 المبحث الأول: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

إن العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون تشمل العديد من القضايا التي تتطلب التحليل الموثق والمعمق بحثًا عن فهم ومعرفة لكافة جوانبها المتعـددة مـن ناحية، ولتفاعلاتها على الأصعدة المختلفة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وثقافيًا من ناحية أخرى، إضافة إلى مؤثراتها الإقليمية والدولية من ناحيـة ثالثـة، وتبـدو خاصـية الاستمرارية لهذه العلاقات هي ما يميزها، وهي خاصية قـد لا تتـوافر لعلاقـات أمريكية موازية مع دول أخرى في المنطقة، ومن المؤكد أن هـذه الخاصـية تتـيح الفرصة لتحليل هذه العلاقات عبر فترات زمنية متعددة تختلف مـن حيـث طبيعـة النظام الدولي وموازين القوى الإقليمية والدولية، كشفًا عن العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة في هذه العلاقات، وهذا الكشف التحليلي - بدوره - هو أداة مواتية وفاعلة في إدارة هذه العلاقات، سواء من حيث التعـاون ومجالاتـه وكيفيـة تنـشيطه أو الاختلاف ومداه وكيفية التعامل معه.

وإن العلاقات الأمريكية - الخليجية هي علاقات تتزاوح بين الثابت والمتغير، فإن خاصة الاستمرارية التي تميزها لا يمكن تمثلها كاتجاه خطـي، ولكـن كاتجـاه متأرجح قد يتضمن نقاط التواء ولكنه لا يتضمن نقاط انكسار، فهناك قضايا خلافيـة بين الجانبين ولكنها لم تنتهي إلى قطيعة، قضايا مثل الصراع العربي - الإسـرائيلي والإصلاح السياسي ومحاولة فرضه من الخارج والمسألة العراقية... إلخ.(الفيفـي، 2006: 28).

ولابد من دراسة المؤثرات التي تؤثر في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي باعتبار أن تلك التأثيرات تساهم وتفرض قيود على اختيار البدائل، فتطور العلاقات الدولية أخذ يتعاظم بظاهرة الاعتماد المتبادل التي تؤدي إلى عملية الترابط بين وحدات النسق الدولي، وأصبحت العلاقات الدولية تتميـز بكثافـة المعاملات بين هذه الوحدات، كما يتميز الاعتماد المتبادل في النسق الدولي الـراهن

بعدة خصائص، وهي أن السياسة الخارجية لأي دوله لا ترتبط فقط بالسياسة العليا للدولة، بل تتأثر بالمحيط الاجتماعي المتباين فيها باعتبار أن سياسة تلك الدول تتأثر بشكل مباشر وتؤثر على مصالح تلك الجماعات البشرية، ونتيجة لتعدد تلك المصالح وتشابك المشكلات الدولية والاعتماد المتبادل تعقدت عملية صنع السياسة الخارجية بصورة غير مسبوقة(أحمد، 2009: 14).

إن عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تتميز في الأساس بتعدد المؤسسات المشاركة فيها وتنوع طبائعها وبالتالي فهي معقدة إلى حد كبير لأنها تشمل أنماطاً معقدة للتفاعل بين المشاركين فضلا عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام وهذا يعني أن قرارات تلك السياسة تتطلب التوفيق بين العديد من الأهداف والتفضيلات والوسائل البديلة مع مراعاة القوة النسبية للمجموعات المشاركة في صنعها وإداراتها في كل حالة، هذه التفاعلات تقودنا إلى توضيح المؤثرات التي لعبت دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقه الخليج العربي.

وهكذا يتضح أن عملية صنع السياسة الخارجية تجاه منطقة الخليج تتحدد بعد مرورها بجملة من المؤثرات الداخلية وتنعكس تأثيرات تلك المؤثرات على الأحداث الخارجية للولايات المتحدة من أجل ضمان الاستقرار السياسي لمجموعة من القيم السياسية والمتمثلة في تأييد الولاء لإسرائيل باعتبارها عنصر الاستقرار في المنطقة والمحافظة على الأنظمة الوراثية الخليجية، إضافة إلى تحقيق السيطرة الاقتصادية على المنطقة عبر سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على إنتاج وتصدير النفط الخليجي والسيطرة على الفوائض المالية النفطية، هذه الاستراتيجيات التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها هي نتاج لمؤثرات سياسية توجد في طبيعة النظام السياسي الأمريكي، حيث يسمح لهذه الجماعات بتقديم مقترحاتها من أجل تنفيذها لكي تخدم أهدافها العليا عن طريق تنفيذها في إطار مؤسسي داخل النظام السياسي الأمريكي وتتشكل تلك المطالب في جملة من الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها لضمان تحقيق مصالحها في منطقة الخليج (أحمد، 2009: 17).

وأن بداية العلاقات الأمريكية - الخليجية ارتبطت باكتشاف النفط في الخليج، واستمرارية هذه العلاقات قد ارتبط - في أحد جوانبها - بتدفق النفط عبر سنوات

ممتدة، وبالثقل النسبي الذي تمثله دول مجلس التعاون في هذا المجال، فهي تنتج حوالي (21%) من إجمالي إنتاج النفط العالمي وتختزن حوالي(66%) من إجمالي احتياطياته العالمية، وتمثل صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة حوالي(26%) من إجمالي واردات النفط الأمريكية، وبالتالي؛ لذا فإن النفط يمثل أهم العناصر الثابتة في العلاقات الأمريكية - الخليجية، ولكن لا يمكن حصر هذه العلاقات في النفط وحده، فهناك عناصر متغيرة أضافت إلى هذه العلاقات بالإيجاب وخصمت منها بالسلب، فكانت العلاقات الاقتصادية التي تمددت رأسياً وأفقياً أحد ركائز العلاقات الأمريكية - الخليجية، فالولايات المتحدة هي الشريك التجاري الثاني لدول مجلس التعاون (بعد الاتحاد الأوروبي)، كما أن استثمارات دول مجلس التعاون في الولايات المتحدة تكاد تعادل حوالي (400) مليار دولار، وكان من بين ركائز تلك العلاقات تطور درجات التعاون الأمني العسكري بين الجانبين، والذي تصاعد إلى ما يشبه تحالفاً استراتيجيًا في أعقاب احتلال الكويت من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، كل على حدة، ثم أضافت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 عنصرًا متغيرًا أخر وضع دول مجلس التعاون في بؤرة الحرب على الإرهاب متلاقية بذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب(الفيفي، 2006: 36).

وتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بفائض في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة. لكن بعضها يعاني عجزاً كبيراً نسبياً في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ضخامة إحصاءات بعض الواردات، خصوصاً الطائرات، وتشير أحدث أرقام مكتب الإحصاء الأمريكي إلى نجاح دول المجلس في تحويل العجز إلى فائض، على خلفية تعزيز الصادرات النفطية. وبشكل أكثر تحديداً، تم تسجيل فائض قدره 10 مليارات دولار في 2011 في مجال تجارة السلع بين الطرفين. وفي المقابل، حقق الجانب الأمريكي فائضاً محدوداً قدره 500 مليون دولار في المبادلات التجارية في 2010 (اسماعيل، 2012).

سياسات الخليج وحرب أمريكا على الإرهاب

لعل حرص الولايات المتحدة الأمريكية على إشراك المجتمع الدولي في حربها ضد الإرهاب هو ما يدفعها إلى إجراء تقييم سنوي لوضع كل دولة وموقفها من ظاهرة الإرهاب والإجراءات التي تتخذها في مكافحته من خلال تقرير سنوي يصدر عن مكتب منسق شؤون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية، ذلك التقرير الذي زادت أهميته بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة من بين التقارير التي تصدر عن الوزارة والخاصة بحقوق الإنسان والحريات الدينية ومكافحة المخدرات رغم أنه يصدر بصورة روتينية منذ عام1985، ولأن الولايات المتحدة كانت المتضرر الأول في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وهي أيضا الهدف الرئيس لمخططات وعمليات تنظيم «القاعدة»، لذا كان من الطبيعي أن تقود الحملة العالمية ضد الإرهاب، وأن تدفع الدول الأخرى إلى التعاون معها في تلك المواجهة(مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2012).

يكاد يجمع الجميع على أن ظاهرة "الإرهاب الدولي"، أصبحت تشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي برمته بالنظر للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت تطرحها أمام مختلف الدول بشمالها وجنوبها، فالعمليات التي طالت عددا من البلدان في الآونة الأخيرة، أكدت أن مخاطرها تتجاوز مخاطر الحروب النظامية بالنظر لجسامتها وفجائيتها واستهدافها لمنشآت إستراتيجية ومصالح حيوية وخسائرها البشرية الفادحة، فبعدما كانت العمليات "الإرهابية" تتم وفق أساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة، أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من مختلف الجهود المحلية والاتفاقية التي بذلت في سبيل الحد من هذه الظاهرة، فإنها لم تكن بالفعالية المطلوبة، حيث تبين أن الظاهرة باتت في تزايد مستمر وخطورة متنامية وانتشار واسع.. ويمكن القول إن عجز المجتمع الدولي عن صياغة مفهوم دقيق ومتفق عليه بشأن هذه الظاهرة، بسبب تباين الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية بالنسبة للباحثين والمفكرين والسّاسة.. الذين تناولوا هذه الظاهرة، أسهم

بشكل كبير في قصور مختلف هذه التدابير والإجراءات التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة العابرة للحدود..(لكريني، 2010)

وثمة ركائز عدة مزجت الولايات المتحدة بينها وجعلتها بمنزلة أسس وركائز للنظام الأمني الأمريكي في الخليج و"الشرق الأوسط "وهي(المنصور، 2012: 598-600):

1. إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة في حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدرًا كبيرًا من المصداقية والفعالية بالنسبة للولايات المتحدة، وتشمل هذه السياسة بحسب بيان إستراتيجية الدفاع الأمريكية ثلاثة محاور هي:

أ- تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الست كي تستطيع كل منها على حدة تحمل المسؤولية الأساسية للدفاع عن أمنها.

ب- تشجيع الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون وتعزيزها لتمكين هذه الدول من التعاون معًا خلال مرحلة التوتر الشديد في المنطقة.

ج- تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج.

2. الاحتواء المزدوج للعراق وإيران والهدف المباشر لهذه السياسة، كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم ولاسيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة.

3. سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم" الشرق الأوسط"، أي بين الخليج والمشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، عن طريق دفع دول مجلس التعاون للمشاركة في مشروع التسوية والتوسع في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل". وهذا الربط بين أمن الخليج وعملية التسوية كان" مارتن أنديك"، وقت

أن كان مستشارًا" للشرق الأوسط "في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس كلينتون.

4. القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ازدهارًا و ديمقراطية.

2.4 العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

تعود العلاقات بين أوروبا ومنطقة الخليج إلى بداية القرن التاسع عشر ووقوع المنطقة تحت الهيمنة البريطانية المباشرة في مواجهة توسع محمد علي والي مصر، ووجود الموارد الطبيعية في المنطقة، ولقد كانت منطقة الخليج قريبة نسبياً لأوروبا مما ساعد في توطيد العلاقات مع أوروبا(جاد، 2001: 37).

إن النمو الاقتصادي الصناعي الأوروبي منذ عقد الستينات قد أدى إلى تزايد حاجة أوروبا للطاقة بعد أن استعادت أوروبا مركزها الصناعي الدولي، وأدى ارتفاع أسعار النفط منذ حرب أكتوبر عام 1973م، وتكرار الحروب وعدم الاستقرار في الخليج إلى شد اهتمام أوروبا بهذه المنطقة والمحافظة على الوضع القائم فيها ورفض السياسات التعديلية التي تتبناها العراق بغزو الكويت عام 1990(الغبرا، 2002: 19).

وتحكم أوروبا عدة مرتكزات تجاه العالم العربي بوجه عام ومنطقة الخليج بوجه خاص يمكن أن نلخصها بما يأتي(المجذوب، 2001: 96):

1) ضبط الهجرة العربية من شمال أفريقيا لأوروبا.
2) إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط.
3) التقريب الثقافي بين الحضارتين الأوروبية والعربية.
4) إقامة علاقات تعاون اقتصادي متبادل بين الجانبين.
5) حل النزاع العربي الإسرائيلي.
6) ضمان الاستقرار وضمان النفط والأسواق في منطقة الخليج العربي.

العلاقـــات الاقتصادية:

يشكل التعـــاون الاقتصادي بالنسبة للاتحاد الأوروبي الهدف الأكثر أهمية فـــي علاقاته مـــع مجموعة دول المجلس؛ إذ يحتل الاتحاد المرتبة الثانيـــة بعـــد الولايـــات المتحدة في مجال الاستثمار فـــي منطقة الخليج خاصة تكرير النفط والسيارات والآليـــات والمعدات إلى جانب تدفق الاستثمارات الخليجية بعد ثورة أسعار النفط إلى أوروبـــا فـــي مجال الودائع والأسهم والسندات بصورة هائلة(صميغ، 2005: 73).

لقـــد جاء توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلـــس التعـــاون ســـنة 1988م، وهـــو الاتفاق الوحيد للاتحاد فـــي المنطقة العربية، ليكرس مستوى منظـــور العلاقـــات الإقليمية بين الطرفين في المجال التجاري، ودعـــم استقرار منطقة الخليـــج كمنطقة إستراتيجية هامة في المنطقة، وإقرار بنود اتفاقية للتجارة الحرة التي تعثـــرت بسبـــب مواقف متعارضة بين الطرفين حول مسألة الصادرات البتروكيماوية الخليجية التي تلاقي معارضة من اللوبي الصناعـــي الأوروبي خشية منافســـة هذه الـــصادرات لصناعاتها المماثلة إلى جانب طرح قضايا حماية البيئة وحقوق الإنسان كشروط لقبول الاتفاق، وفي مقابل ذلك يشكو الاتحاد من أن دول المجلس في المقابل تفرض رســـوماً جمركيـــة على صادراتها للخليـــج أعلى مما تفرضه على الواردات من المجلس لدول الاتحاد الأوروبي، وما تزال هذه الموضوعات قيد الحـــوار بـــين الطـــرفين للتغلـــب عليها(القرش، 2007: 234).

العلاقـــات العسكرية والأمنيـــة:

لقد شهدت منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب الباردة تطورات عديدة يمكـــن أن نستعرض منها اثنتين هما في تقديرنا الأكثر تأثيراً على وضع الاستقرار في الخليج من جهـــة وعلى حالة توازن القوى بين دول الإقليم وهما:

1) الحرب الأميركية على العراق عام 2003م.

2) الملف النووي الإيراني وتداعياته على أمن المنطقة.

موقف مجلس التعاون الخليجي:

انتهج مجلس التعاون سياسة تقوم على ضرورة تنفيذ العراق لقرارات الأمـــم المتحدة والانصياع للشرعية الدولية والتعاون مـــع المفتشين الدوليين، وفي الوقـــت ذاته معارضة الغزو الأجنبي للعراق وتأكيد المجلـــس على وحـــدة العراق وأراضـــيه

وضرورة تجنيب الشعب العراقي آثار الحــرب، ودعــت دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة الرئيس العراقـــي السابق إلى الخروج حقناً للدماء والدمار الذي يمكن أن يحل بالشعب العراقي إذا ما وجهت له ضربة عسكرية(Steve,2007,).

وبعد انتهاء الحرب كانت مواقف دول مجلس التعاون متطابقة بــشأن عــدم اللجوء للحرب والتأكيد على حق الشعب العراقي في تقريـــر مــصيره بنفــسه دون تدخل خارجي وضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عــام 1991م، وطالبت بدور أكبر للأمم المتحدة في بناء العراق الجديد وإعماره، ورحب مجلس التعاون بمجلـــس الحكم الانتقالي الذي شكله الاحتلال دون أن يبلغ ذلك حـــد الاعتراف القانوني بهذا المجلس العراقي وقبلت دول الخلـــيج عبـــر مجلـــس وزراء الخارجية بقرار الوزراء العرب قبول مجلس الحكم الانتقالي العراقي بصفة عــضو مؤقت لتمثيل العراق في الجامعة العربية(محمود، 2003: 45).

لقــد حدث تفاوت بسيط في المواقف بين دول مجلس التعـــــاون، خاصـــة بالنسبة للكويت التي عانت من غزو أراضيها مـــن نظام الحكم العراقـــي الـــسابق، غير أن هنالك اتفاقاً عاماً بين دول المجلس إزاء النتائج والمخاطر التـــي يمكـــن أن يجرها الغزو للعراق واحتلاله على امن المنطقة وعملت على تقديم مساعدات الإغاثة للشعب العراقي أثناء الحرب وبعدها كما رفضت إرسال قوات تحـــت اســـم "حفـــظ السلام" إلى العراق نظراً لحساسيته(المصالحة، 2009: 8).

موقف دول المجلس والاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني:

البحث في أزمة الملف الإيراني النووي يجب أن ينظر إليها على أنها مـــسألة ذات بعد إقليمي مصغر (خاص بدول الخليج)، وبإقليم الـــشرق الأوســـط (الـــدائرة الأوسع) وبالمستوى الدولي حيث يوجد لاعبون هم الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكل هـــذه الأطراف إلى جانب منظمات دولية أخرى كمنظمـــة الطاقة الدولية والأمم المتحدة، لها أدوار متفاوتة في مسار هذه الأزمة باتجاه الحل أو التعقيد(المصالحة، 2009: 21).

موقف مجلس دول التعاون:

يتنازع موقف المجلس نوعـــان من المرتكزات، بعضها يتعلق بكون إيران دولة جـــوار كبيرة، وهي دولة إسلامية وشريكة فـــي الإطلال على مياه الخليـــج، وبعضها الآخر يتعلق بموقف الولايات المتحدة الحليفة لـــدول مجلس التعاون حيـــــث تحـــاول دول المجلس التوفيق في موقفها بين عدم الإصغاء للإستراتيجية الأميركية بمنع إيـــران من امتلاك سلاح نووي وفقاً للإستراتيجية الكونية التي تتبناها إدارة الرئيس بوش بمنع من وصفها بالدول المارقة: إيـــران، وكوريا الشماليـــة امتلاك الأسلحة النوويـــة حتى لا تستخدمها ضد جيرانها ورعاية الإرهاب حول العالم(كلية الـــدفاع الملكيـــة، 2002: 23)، وهناك من يرى أن سياسة أميركا هذه ذات المعايير المزدوجة بين دول حليفـــة كإسرائيل تملك السلاح النووي، ودولة كإيران تحرم من ذلك هو الذي يـــشجع إيـــران المضي في برنامجها النووي(بولك، 2005: 28).

وتمثل مقررات القمم الخليجية لـــدول المجلس الموقف الرسمي الـــذي يتميـــز فيها مواقف المجلس تجاه الملف النووي الإيراني، وتكاد تنحصر مطالبات القمــــة الخليجية في اجتماعاتها الدورية على الأمور الآتية(Salim, 2003: 231):

1) دعوة المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة إلى بذل الجهود النشطة مـــن أجل جعـــل منطقة الخليج خالية مـــن أسلحة الدمار الشامل.
2) منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، عبر تشديد نظام الرقابة والتفتيش والضمانات من خلال وكالة الطاقة الذرية الدولية.
3) الإعراب عن قلق دول مجلس التعاون مـــن سعي إيران بناء ترسانة من أســـلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وغير التقليدية التي تفـــوق حاجاتهـــا الدفاعيـــة المشروعة.
4) عـــدم اللجوء إلى خيار القـــوة المسلحة بدلاً من الوسائل السياسية وغيرها مـــن الإجراءات التي تحمل إيران على التمكن من برنامج نـــووي لإنتـــاج الأســـلحة النووية.

إن مـــوقف الدول الخليجية في مجلس التعاون على المستوى غير الرسمي يبدو أكثر وضوحاً في الإعراب عن مخاوفها من المشروع النـــووي الإيراني لما يحمله مـــن

مخاطر على حياتهم وممتلكاتهم ومواردهم؛ لأن بلدانهم ستكون أول المتضررين من السلاح النووي الإيراني ومخاطره على عناصر البيئة في دولهم التي توجد فيها قواعد أميركية قد تكون أهدافاً للإيرانيين أو بالعكس منصات انطلاق لهجمات أميركية على مواقع إيرانية. وقد انتهجت دبلوماسية مجلس التعاون الاتصال المباشر مع إيران حين دعت الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للمشاركة في قمة المجلس الـ28 في الدوحة في 12/3/ 2007 للإعراب لإيران عن مخاوف المجلس من اندلاع حرب جديدة مدمرة بسبب الملف الإيراني، وضرورة أن تتبنى إيران سياسة مرنة للتوصل إلى حل سياسي للازمة مع الغرب(المصالحة، 2009: 23).

3.4 العلاقات مع الصين والهند

يلاحظ المتابع للعلاقات الصينية العربية أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، صارت دول الخليج العربية هي الأكثر حضورا في علاقات الصين مع الدول العربية. ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرارا سياسيا ونموا اقتصاديا في المنطقة، ومع ما أثبتته تلك الدول من قدرة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، ومع سعي الصين إلى توسيع "الإطار الاستراتيجي" لمصالحها العالمية، فإن عوامل كثيرة تدعم رأينا بأن منطقة الخليج، التي يخرج منها نحو أربعين في المائة من إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ونحو نصف واردات الصين من الطاقة، باتت تحتل أولوية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الصينية. ولكن العلاقات الصينية الخليجية، وإن بدا أن النفط يقودها، صارت أكثر شمولا وعمقا وتنوعا من "الإطار" الذي تحصره فيه معظم الدراسات التي تتناولها(إسماعيل، 2012).

بدأت مظاهر تنامي الوجود الصيني في منطقة الخليج تأخذ عدة أشكال بما فيها قدوم البعثات التجارية والسياح والزيادة المنتظمة للاستثمارات في مجال الصناعات الخليجية وخصوصا في الصناعة البتروكيميائية. يأتي هذا التفاعل بفضل الحاجة المتزايدة للصين لوقود الشرق الأوسط الأحفوري. إذ ليس هناك سوى عدد قليل من الباحثين يرون أن للصين طموحات عسكرية على المدى البعيد للحلول محل الوجود الأميركي. وإذا كان للصين مصلحة فعالة في منطقة الخليج لضمان مصالحها الإستراتيجية بما فيها أمن "الخطوط البحرية للتواصل" والتي بفضلها يتم نقل مواد النفط والغاز والمعادن الحيوية. والصين دولة إقليمية بالإضافة إلى كونها دولة عظمى مهمة تعترف لها الدول العظمى بمكانة خاصة في منطقة شرق آسيا خاصة، ومناطق أخرى من العالم بدرجات متفاوتة. ولكن الصين تسعى وتعمل بجدية متناهية لتتبوأ المكانة التي تعتقد أن حجمها الجغرافي والسكاني يخولها لذلك. هذا بالإضافة إلى النمو المطرد في اقتصادها، بحيث من المتوقع أن يتضاعف ناتجها القومي الإجمالي مرة كل حوالي سبعة سنوات(Steve, 1999: 179)

أضف إلى كل ذلك تنامي طاقاتها التكنولوجية والعسكرية، فالمكانة التي تسعى الصين لها هي مرتبة الندية للولايات المتحدة على الصعيد الدولي لا سياسيا واقتصاديًا فالصين اليوم منهمكة بتطوير إمكانات مستقبلها. لذا فإن الصين مرشحة لأن تكون، أبرز الدول والقوى العالمية على مدى القرن القادم قوة لابد من أن يحسب حسابها على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويعتقد الكثيرون من الكتّاب المعنيين بالشؤون الدولية المستقبلية أن العالم لن يستمر أحادي القطبية، بل ستتبلور الأمور حول قطبين رئيسيين هما أمريكا والصين(النابلسي، 2000: 21).

وتعود الأسباب في اختيار دول الخليج العربي للتوطيد علاقاتها مع جمهورية الصين فيما يلي(باكير، 2006: 16):

1. أنّ الصين وعلى الرغم من أنها إحدى أهم القوى الدولية الناشئة من الناحية الإستراتيجية، إلا أنها لا تزال تعد من دول العالم الثالث، وهي بناء عليه ليس لديها أي ماضي استعماري يثير الحساسيات حول خلفية العلاقات معها أو

أهدافها، كما أن الصين لا تزال رغم قوّتها تتعامل مع الدول الأخرى من باب الاحترام و التواضع وليس من باب الاملاءات والغطرسة و الضغوط.

2. أنّ الصين منفتحة في الجوانب الثقافية والتجارية وتهتم بالآخر من هذه الناحية، وهذا الأمر يسهّل طرق التعامل والتعاون ويزيد الثقة بين الطرفين من باب الاحترام و التقدير المتبادل.
3. أنّ الصين تعتمد منذ فترة على ضرورة دعم قيام عالم متعدد الأقطاب وهو الأمر الذي يتناسب مع توجهات معظم دول العالم ومن بينها الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي من اجل تحقيق مستوى اكبر من العدالة على الصعيد الإقليمي و الدولي و نسبة أكبر من الاستقرار.
4. القوّة الاقتصادية الصينية الهائلة والمتسارعة. أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بناتج محلي إجمالي يبلغ (7.2) تريليون دولار (http://www.alyaum.com/).
5. أنّ العلاقات الاقتصادية الصينية-الخليجية تشهد تطورا لافتا ومتسارعا خلال السنوات الأخيرة، وانّه لا يجوز أن يكون المستوى السياسي أقل من المستوى الاقتصادي الذي تمّ تحقيقه حتى الآن بين الطرفين.
6. إن العلاقات الصينية العربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، صارت دول الخليج العربية هي الأكثر حضورا في علاقات الصين العربية. ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرارا سياسيا ونموا اقتصاديا في المنطقة، ومع ما أثبتته تلك الدول من قدرة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008.

والتعاون في مجال الطاقة هو الأكثر بروزا في العلاقات الصينية- الخليجية، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من منطقة الخليج، ودول الخليج العربية حاليا هي أكبر مصدر للنفط إلى الصين. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول سنة 2030، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أن دول

الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام وإنما أيضا من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع دول الخليج فيهما بشكل كبير في ظل إستراتيجية طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها. وهناك تعاون متزايد بين شركة سابك (الشركة السعودية للصناعات) وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية. وهناك مشروعات عملاقة في هذا المجال ومنها مشروع إقامة مصفاة للنفط في جنوبي الصين باستثمارت مشتركة قدرها تسعة مليارات دولار أمريكي والذي تم الاتفاق عليه في شهر ينساير 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك)، ومشروع إنشاء معمل لتكرير النفط في مدينة تايتشو بمقاطعة تشجيانغ الصينية باستثمارات من شركة قطر للبترول الدولية وشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وشركة شل الأمريكية، تم توقيع الاتفاق الإطاري له في سنة 2011(إسماعيل، 2012)

ولا شك أن العلاقات الصينية الخليجية تحكمها محددات عدة منها(العثيم، 2008).

أولاً: فكرة الاحتياج الاستراتيجي بمعنى إدراك كل طرف احتياجه للطرف الآخر، فعلى الجانب الصيني تبرز أهمية نفط الخليج، حيث تعتمد الصين بشكل كبير على نفط المنطقة، فالاحتياج النفطي الصيني يبلغ 1.8% من الاحتياطي العالمي في حين أن عدد سكان الصين يبلغ 22% من إجمالي سكان العالم فالصين هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 2000م استوردت الصين 51% من احتياجاتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الجانب الخليجي تحتل الصين مكانة متميزة لدى الاهتمامات الاستثمارية لدول الخليج، حيث يتمتع السوق الصيني بجاذبية كبيرة يرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الصين إلى جانب أنها أكبر سوق استهلاكي في العالم وما يوفره ذلك من فرص ضخمة أمام الصادرات الخليجية من النفط والبتروكيماويات والأسمدة والألمونيوم.

ثانياً: موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة الصينية فلا يوجد أي تمثيل دبلوماسي بين الدول الخليجية وتايوان،

كما أنها اعترضت على انضمام تايوان للأمم المتحدة وعلى الجانب الصيني يبــرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها دعم القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الميراث الإيجابي للعلاقات الصينية الخليجية والعربية بوجه عــام فلــم يكــن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غيــر مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة.

وعموماً فالعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين يمكن أن تشكل قوة اقتصادية تكاملية يعتمد كل منهما فيها على الآخر لتوفير جميع عناصــر النجاح لمثل تلك العلاقة التكاملية ولتعزيز البعد الاستراتيجي لعلاقاتهمــا. فالــصين تشكل أكبر سوق مستورد للمنتجات السعودية من النفط والصناعات البتروكيماويــة والاستثمار، بينما المملكة تشكل أحد أكبر الأسواق المستوردة للمنتجــات الــصينية. وختاماً فلقد أحسنت كل من المملكة العربية السعودية والصين في اختيار الــشراكة الإستراتيجية مع الطرف الآخر، فالمملكة تعتبر، بالإضافة إلــى دورهــا الإقليمــي والدولي المحوري، قوة اقتصادية كبيرة من حيث امتلاكها أكبر احتياطي بترولي في العالم، والصين بثقلها في المعادلة الحالية للنظام الدولي تعتبر القوة العالمية القادمــة للساحة الدولية التي يجب على المملكة والدول العربية تطوير التعاون الاســتراتيجي معها في مختلف المجالات.

إن سياسة الصين لتجارة الأسلحة فيها الكثير من المرونة تجــاه دول العــالم الثالث، بمعنى أن الصين ليس لديها أي تحفظ في إمداد الأصدقاء والشركاء بكل مــا يحتاجون إليه، سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية، أو الأسلحة الإلكترونية المتطورة، أو حتى نقل التقنية، فقد بلورت الصين سياسة تجارة السلاح في العناصر التالية(فــؤاد، 2000: 214):

1. أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يتبنى نظاماً لضبط ونزع السلاح يتــصف بالتوازن.
2. لا يجب أن يشكل منع انتشار الأسلحة عقبة للحقوق العادلة ومصالح جميــع الدول في الاستخدام السلمي والتقني في الدول النامية.
3. أن لجميع الدول الحق في الحفاظ على قدرات دفاعية مناسبة.

4. يتعين على جميع الدول وخاصة النامية السيطرة الحازمة على نقل المـــواد والتقنيات والمعدات العسكرية المنظورة والحرجة.

واستطاعت الصين ودول الخليج العربية، استغلال عناصـــر القـــوة المتاحـــة للطرفين لتعزيز علاقاتهما وتنويعها. ولكن هذه العلاقات، مع زيادة كثافتها، ستفرض على الطرفين مواجهة قضايا لا مفر منها، وفي مقدمتها تزايد أعداد الـــصينيين فـــي دول الخليج، أفرادا وشركات، وهو الأمر الذي يتطلب من الطرفين التوصـــل إلـــى آليات تتعلق بتسوية نزاعات العمل وحقوق العاملين والمستثمرين وشروط الإقامـــة، الخ. وفي المقابل، فإن زيادة تدفق الأموال المتبادلة، وخاصة من جانب دول الخليج إلى الصين والاستثمار في مجالات العقارات والتجارة والـــصناعة يتطلـــب أيـــضا التوصل مبكرا إلى آليات لتسوية النزاعات المعنية بهذا الأمر، ومن ناحية أخـــرى، ومع تسارع وتيرة التوتر بين إيران ودول الخليج العربيـــة، ومـــع احتفـــاظ بكـــين بعلاقات طيبة مع طهران، ستكون قدرة الصين على تحقيق نوع من التـــوازن فـــي علاقاتها مع جانبي الخليج اختبارا آخر للدبلوماسية الصينية، وإن عوامل كثيرة تشير إلى أن العلاقات الصينية- الخليجية مقبلة على مرحلة جديدة، ينظر إليها الطرفـــان بآمال عريضة ورغبة حقيقية في تطوير تلك العلاقات وتعميقها، ويبـــدو أن البيئـــة الدولية والإقليمية تسير في هذا الاتجاه(إسماعيل، 2012).

ويرى المحللون الآسيويون أن توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين دول الآســـيان قد مهدا لروح الحوار ومن ثم مواجهة التحديات المشركة، وكذلك خفض حدة التسلح في المنطقة، وزيادة تدابير بناء الثقة بين تلك الدول. وينزع المحللون الآسيويون إلى أن دول آسيان واليابان ينظران إلى منطقة الخليج العربي كمصدر هـــام للإمـــدادات النفطية، وأنهم يحرصون على استتباب سبل الأمن والاستقرار فيها. ولذلك فقد قدمت اليابان مبلغ 13مليار دولار لمجهود حرب تحرير الكويت عام 1991م، كما أرسلت لاحقاً كاسحات ألغام للمشاركة في تنظيف الخليج العربي من الألغام.

وتتسم العلاقات الخليجية- الهندية بقدر مـــن الخـــصوصية يفرضـــها الجـــوار الاستراتيجي، وكم المصالح المتبادلة، والأهم من ذلك هو الإدراك المتبادل بالاحتياج الاستراتيجي، ورغم العمق التاريخي لتلك العلاقات، إلا أن العلاقـــات الخليجيـــة-

الهندية اكتسبت أبعادا جديدة ومهمة في الآونة الأخيرة، وذلك في سـياق مجموعـة كبيرة من التحولات التي دفعت كل طرف إلى إعادة النظر في سياسته تجاه الطرف الآخر (المصالحه، 2009: 13).

وترتبط الدول العربية مع الهند بعلاقات تاريخية تعود إلـى قـرون عديـدة، وتطورت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، لتـشمل كافـة النـواحي الـسياسية والاجتماعية وبخاصة الاقتصادية، التي تشهد حاليا نموا متزايدا، وقد أصبحت الهند شريكا اقتصاديا استراتيجيا مهما للدول العربية، ولا سيما الخليجيـة منهـا، فيلعـب المستثمرون الهنود دورا مهما في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الهنـد ودول مجلس التعاون الخليجي. والإمارات مثلا تعتبر الشريك الاقتـصادي العربـي الأول للهند، حيث من المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلـى مـا يقارب 100 مليار دولار خلال السنوات المقبلة(http://arabic.rt.com/newsall)

4.4 العلاقات مع اليابان

أما العلاقات اليابانية – الخليجية فإن مسارا جديدا قد بدأ للسياسة اليابانيـة فـي الخليج، مسار انتقلت فيه اليابان من موقع البائع والمشتري إلـى موقـع الـشراكة الاقتصادية، بالمعنى النظامي للمصطلح. وبالتوازي مع هذا المسار، خطت اليابـان خطوات أولية على طريق تأكيد حضورها في معادلة الأمن الإقليمي فـي الخلـيج؛ وفي هذا تطوّر تاريخي دون ريب. وفيما يشبه الدبلوماسية الشعبية، شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة، زيارة الكثير من الوفود اليابانية فـي مجـالات واختـصاصات مختلفة، تحركت باتجاه هدف واحد، هو تعزيز الشراكة على كافة المستويات.وفـي المجمل، أصبحت اليابان أحد اللاعبين الأساسيين في الخليج، المؤثرين في تفاعلاته المدنية على وجه الخصوص، وبموازاة تطوّر حضورها الاقتـصادي المثيـر فـي المنطقة، دخلت اليابان على خط الأمن في الخليج من ثلاثـة مـداخل، هـي: أولا، إرسال بوارج حربية إلى غرب المحيط الهندي، مع بدء الحـرب فـي أفغانـستان. وثانيا، إرسال قوات عسكرية إلى العراق في مهام غير قتالية. وثالثا، إرسال سـفن

حراسة إلى خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القرصنة، وذلك منذ العام 2009(المرهون، 2011: http://www.grc.net).

5.4 **العلاقات مع روسيا الاتحادية.**

أصبحت منطقة الشرق الأوسط التي تضم أضخم كمية من موارد الطاقة مسرحاً لوضع أمني محفوف بالمخاطر ويكتنفه الغموض، ولذلك فإن محاولة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مد جسور التواصل بين روسيا ومنطقة الخليج في هذا الوقت تُعَد خطوة إيجابية وفي الاتجاه الصحيح. وبينما تُعَد المصالح التجارية السبب الرئيسي وراء تجدد الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج، هناك عاملان استراتيجيان يفسران اهتمام روسيا المتزايد بهذه المنطقة الحيوية. أولاً، إن إعادة بروز دور روسيا كقوة عظمى، وإن كان على نحو متدرج وبثقة كبيرة، تفرض على موسكو ضرورة إظهار ثقلها على المسرح الدولي، وبخاصة في أعقاب سقوط نظام صدام حسين في العراق. وثانياً، هناك التخوف من أن سيناريو الوضع الأمني في الشرق الأوسط وتداعياته قد يضر بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وربما بروسيا نفسها(صقر، 2007: 4).

العلاقات الروسية الخليجية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين:

واقع العلاقات الروسية الخليجية يدلل أنها شهدت تفعيلاً ملحوظاً على مدى السنوات العشر الماضية بعد انحصار وتراجع واضح خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة. إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بدول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القرن الماضي. ولقد كان وصول الرئيس الروسي ورئيس الحكومة السابق "فلاديمير بوتين " وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية وإيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً. و عموما هناك محددات تربط

العلاقات الروسية العربية، والعوامل المختلفة التي تحكم تطورها المستقبلي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن إيجازها في ستة عوامل أساسية وهي(الشيخ، 2011: 54):

1. استعادة روسيا لمكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة.
2. الشراكة الاقتصادية والتقنية.
3. الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية.
4. آفاق التعاون فئ المجال العسكري.
5. الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي.

والقفزة الكبيرة التي شهدتها العلاقات الخليجية - الروسية خلال العقد الأخير، دفعت الكثير من المراقبين إلى التنبؤ بمولد شراكة إستراتيجية بين دول الخليج وموسكو تترك آثاراً مهمة على المستويين الإقليمي والدولي. ولكن، ومن خلال رصد الحالة التي تمر بها هذه العلاقات منذ عام 2007، يظهر لنا أن تلك التوقعات كانت تعبيراً عن آمال أكثر منها قراءة دقيقة لمحدّدات العلاقات. من جانب آخر، فقد يكون سبب عدم انتقال العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية المأمولة عائداً إلى تحولات في رؤية السياسيين لحدود هذه العلاقات، وليس إلى عجز في قراءة المراقبين لها(الخثلان، 2012: 127)

وتأكيداً لمصداقية إعلانها أنها الدولة الرائدة عالمياً في ضمان أمن الطاقة، قامت روسيا بإنتاج 9.236 مليون برميل من النفط يومياً في يونيو 2006، وهي كمية تزيد بنحو 46 ألف برميل على ما تنتجه المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تصل كمية العرض من النفط الروسي إلى نحو 9.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2007. ولذلك ترغب الرياض في إدارة «حوار ثنائي حول ملف الطاقة» مع موسكو، وهو الأمر الذي تم تسهيله من خلال اتفاقية التعاون في مجالي النفط والغاز ومدتها خمس سنوات، والتي تم التوقيع عليها خلال الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز، عندما كان ولياً للعهد لروسيا في عام 2003(صقر، 2007: 4).

لقد مثل تولي الرئيس بوتين السلطة تحولا إيجابيا لروسيا علـــى المـــستويين الداخلي والخارجي، وتراجعت صورة روسيا السلبية القاتمة التي تشكلت لدى النخب العربية خلال التسعينات من القرن الماضي. كما أسهم في تحقيق القفزة في العلاقات الخليجية – الروسية عودة منطقة الشرق الأوسط إلى دائرة الاهتمام الروسي، ومـــا ترتب على ذلك من تنشيط للدبلوماسية الروسية في المنطقة، وإدراك أهميـــة تنميـــة العلاقات مع دول الخليج، وعدم تضييع الفرص في إطار التوجهات الواقعية والعلمية للسياسة الروسية، التي أصبح تبادل المنافع الملموسة المحرك الأساس لها(الخـــثلان، 2012: 136).

الفصل الخامس

مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات الدولية الراهنة

1.5 موقف دول مجلس التعاون الخليجية من الثورات العربية

استهل الوطن العربي عام ٢٠١١ بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة(علوي، 2011: 39-40)، وكانت الرسالة واضحة أن العنف المفرط والأحكام الأمنية غير قادرين على التصدي لثورة شعبية، ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلاً بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين، ثم انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا(أحمد، 2011)

وبدأ الربيع العربي كما يطلق عليه الكثيرون لما تشهده البلدان العربية من انطلاقة نحو الحرية والديمقراطية، ليفتح مجالاً واسعاً من التساؤلات والاستفسارات التي يحاول الجميع البحث لها عن إجابات وطرح تفسىرات لما يحدث(طاهر والسعودي، 2011: 12).

أما عن دول الخليج العربي فهي تحاول الابتعاد عما يجري في محيطها العربي وأنها غير معنية برياح التغيير، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي، ولكن الربيع العربي طرق أبواب الخليج، وإن كانت التداعيات جاءت بنسب متفاوتة من بلد خليجي إلى آخر.

لقد تضررت بعض الدول الخليجية كثيرا وبعمق وضربت في مأمن، بينما تبدو دول خليجية أخرى غير معنية برياح التغيير، بل إنها خرجت من تحولات سنة 2011 بأقل قدر من الضرر، وتعاملت مع الربيع العربي كفرصة لدعم موقعها ومركزها الإعلامي والدبلوماسي وحتى التجاري في النظام الإقليمي العربي(عبدالله، 2012: 9).

2.5 واقع مجلس التعاون الخليجي الإقليمي

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثـــورات العربية، فبينما كان المجلس ناشطا في ركن من النظام العربي في منطقـــة الخلـــيج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، وبينما ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيـــران، أصـــبح مـــع الثورات في قلب المشهد العربي، وتحظى مواقفه وبيانات اجتماعاته- على مـــستوى القمة أو على المستوى الوزاري - بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، ويكـــاد يرســـخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تمركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ويهدد باقتلاعه من مكانه الرسمي بالقاهرة، ويكاد مركز الثقل العربي ينتقل سياسيا وجغرافيا إلي الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات(سلامة، 2013).

لقد أكد ذلك كله نجاح المجلس في جعل نفسه همزة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية الراهنة، عبر سلسلة من المبادرات الإستراتيجية في الإقليم، وإعطـــاء الإحساس بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تـــتحكم بمفاصـــل التغيير في الداخل، ولم تخرج الأمور من يدها بعد، بينما خرجت مـــن يـــد الأنظمـــة العربية جميعها، أو في سبيلها للخروج.

إن المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كـــدول لديها القدرة على الاختيار والفعل في الداخل، وعلي تطبيق سياسات خارجية نـــشطة، مع أنظمة حكم لا يزال لديها القدرة علي طرح المبادرات، بعدما أكد واقع الحال اهتراء الدولة العربية، التي عجزت عن الحركة، ووقعت ضحية للثورات، .لقد تزعمت أنظمة دول المجلس موجة ثورات مضادة استبقت الثورات الأصلية، وكبحت أفكار الثورة في العقول قبل أن تنزل إلي أرض الواقع. لذلك، لم يكن غريبا أن يكون الصعود الخليجي، إقليميا، هو المشهد الطاغي علي كل المشاهد العربية في ظل موجة الثورات .هكـــذا، تثبت أنظمة الخليج، التي كثيرا ما وقف منها أغلب القوميين العرب موقف التـــوجس -والعداء أحيانا -أنها الوحيدة التي تحرك ت بكفاءة وفعالية عند الخطر.

أهداف الصعود الإقليمي لدول الخليج العربي

إذا اقتصرنا على تقييم خطوات دول مجلس التعاون الخليجي من منظور تحقيق الأهداف الخاصة بحماية الأنظمة وتفادي موجة الثورات، عبـــر خيـــارات وبـــدائل عقلانية، وليس من المنظور الأخلاقي القيمي أو الإصلاحي الديمقراطي، فـــسنجد أن التحليلات بشأن التوسع والصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي تراوحت بين ثلاثة أهداف:

أولا- الهدف الإحلالي: الذي أرجع التحركات النشطة لدول المجلس إلى أن هذه الـــدول استشعرت تراجع الدور الإقليمي لمصر إثر ثورة 25 يناير، التي توقعت أن تفـــرض على القاهرة فترة من التركيز في الداخل، ومن ثم سعت دول المجلس إلي تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، حيث كان علي المجموعة الخليجية القيام بمسئولياتها القومية، ولعل ذلك ما دفع البعض للحديث عما لمسه من تطور فـــي إعادة صياغة الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون، وفقا لذلك، كـــان احـــتلال دول المجلس قلب التفاعلات العربية بهدف التعويض عن غياب الدور المصري والإحلال محله، فلا يمكن لدول المجلس – وخصوصا السعودية - أن تنسي ما فرضته ثورة 23 يوليو 1952 من أثر في الواقع العربي في الخمسينيات والستينيات، حين قسم الـــرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر العالم العربي إلي أنظمـــة محافظـــة "رجعيـــة"، وأخرى راديكالية، وتواجهت الاثنتان مباشرة في اليمن، ومن ثم تدرك جيـــدا أن كـــل ثورة لها انعكاساتها التي قد تمتد لسنين، وقد توقعت فترة من القلق القادم من القـــاهرة إثر الثورة. وضمن هذا الإطار أيضا، ربما استشعرت دول المجلس احتمال تعـــرض علاقتها مع الحليف الأمريكي لبعض الاضطراب، إثر ما بدا من تـــشجيع واشـــنطن للثورات العربية، وموقفها الملتبس إزاء اضـــطرابات البحـــرين(المطيـــري، 2012: 124).

ثانيًا :الهدف الاستباقي: الذي أحال الصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجـــي إلـــى مسعى من جانب دوله للتحرك الدفاعي والأمني الهادف إلى تسييج المجلس عبر بنـــاء سور واق يحول دون سقوط أي من أنظمته، ومن ثم ينظر إلي تحركاتها في سياق ذلك

الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي بالأساس لقد تحركت دول المجلس وهي تسابق الزمن عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها علي الساحة بحد مكنها من السيطرة علي المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاوي علي وقع ضربات الثورات الشعبية، والعجز عن طرح مبادرة، أو اغتنام أي فرصة، ويكفي الإشارة مثلا إلى قرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، وإدارتها بكفاءة عالية توازنات محسوبة في اليمن، بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وأخيرا قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب(المنصور، 2012: 241).

ثالثًا : الهدف الإغراقي: وطبقًا الاندفاعة الخليجية في الواقع العربي إلى معركة الصراع والتنافس علي قلب وعقل المواطن الخليجي، في سعي لإجهاض عقلية الثورة، من خلال سلسلة مبادرات جريئة على الجبهات الخارجية، تشتت طاقة الثورة في الداخل. حيث أشعرت التفاعلات النشطة لدول المجلس بأن الثورات ليس فقط بالإمكان تفاديها، بل بصعوبة نجاحها علي الأقل في الأمد القصير، وربما كان ذلك هو المستهدف الأول من وراء عملية التنشيط التي مارستها دول المجلس، ويمكن تصور المنطق الخليجي بأنه إذا ترك الفراغ للثورات لتختطف المواطن، فإنها لا محالة واقعة في الخليج، ومن ثم كان التفكير في إبعاد المواطن عن متابعة مشهد الثورات، عبر سلسلة مبادرات، تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من مواطني دول المجلس، وإعادة المواطن إلي التفكير العقلاني بالمنطق الاستثنائي للخليج وفي الحقيقة(سلامة، 2011: 12).

فقد مكنت المبادرات السريعة لدول المجلس من تجاوز الفترة الأصعب الخاصة بتبديد القناعات الشعبية بقيمة الثورة، على الأقل في دولة القلب في الجزيرة المملكة العربية السعودية، وهكذا، قبل أن يحصر المواطن الخليجي تركيزه في مربع الداخل، فاجأته أنظمته بالتحرك في دوائر أوسع أفقدته القدرة علي التفكير في الوضع الداخلي. ومهما يكن من تفسير لحالة الصعود الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه ليس منقطع الصلة بحقبة ما قبل الثورات العربية، التي برزت فيها منطقة الخليج، باعتبارها بؤرة ثقل النظام العربي، ويكفي الإشارة هنا إلي المبادرات السعودية والقطرية في

الشئون العربية علي امتداد السنوات الماضية .ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي لخطوات المجلس الراهنة وفي حقبة ما بعد الثورات العربية داخلي بالأساس .فحتى لو كانت دول المجلس تهدف إلي توجيه رسائل إقليمية أو دولية، فإن جميعها يتركز حول التعامل مع ردات فعل الثورات العربية داخليا(عبد المؤمن، 2010: 31).

على الرغم من تحالفات سوريا الإقليمية، مع إيران تحديدًا، فإن دول الخليج العربي لا ترغب ولم تعبر بشكل عام عن رغبتها في رؤية سقوط النظام السوري إن بقاء نظام بشار الأسد مكلف لدول المجلس علي المستوي التكتيكي، لكن سقوطه بالثورة يتضمن تداعيات إستراتيجية علي أنظمة الحكم، تماثل سقوط نظام مبارك، كلتا الحالتين تكرس نجاح الفعل الشعبي، وهو ما لا يمكن أن تستسيغه دول المجلس، لذلك تعاملت إزاء ثورة سوريا بشكل ملتبس، فليس هناك ردود فعل خليجية علي ما يجابهه نظام دمشق في الداخل إلا ما ندر، ويبدو أن الموقف الخليجي من النظام السوري يتطور طبقًا لتطور موازين القوى بين النظام والثورة، إن الخسارة الإستراتيجية التي يمكن أن تلحق بدول المجلس من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تفوق أي خسارة ناتجة عن بقائه وبقاء علاقته مع إيران .وربما تكون الرغبة في بقاء النظام السوري أكبر ما يجمع دول المجلس بإيران منذ سنين، ولكن بينما تصرح إيران بدعم النظام في دمشق، لا تستطيع دول المجلس فعل ذلك .ولا شك في أن موقف دول المجلس في ذلك محكوم بعدم الرغبة في عقد مقارنة بين موقفها من النظام الليبي وموقفها من النظام السوري، رغم أوجه التشابه بين الحالتين، ومن ثم، يبدو أن دول المجلس قررت أن تترك النظام السوري لذاته، فإما أن يكسب معركته الداخلية فيضيف إلي رصيد كبح الثورات العربية، أو يسقط بتكاليف داخلية كبرى تزيد من سمك السور الواقي الذي تسعي لبنائه ضد الثورة الشعبية في الخليج(صحيفة الشرق الأوسط، 2012)

من بين كل القرارات التي اتخذها مجلس التعاون الخليجي، عقب موجة الثورات- وربما منذ نشأة المجلس - يقف قرار قبول انضمام وعضوية مملكتي الأردن والمغرب كأحد أبرز القرارات، ويدل علي ذلك ليس فقط حجم ردود الأفعال علي القرار، والتي لم تتوقف منذ صدوره، وإنما أيضا حجم ما يطرحه من فرص ومكاسب،

أو تهديدات وأخطار، لقد تباينت ردود الفعل علي القرار من جانب النخب الخليجيـــة، ولم يكن غريبا أن يصل الخلاف في الآراء إلي حد الـــصراع، وأحيانـــا الاتهامـــات بالعنصرية والتجريح بالشتائم بين مثقفين خليجيين. فهل كان قرار المجلس متـــسرعا ومضطربا، أم عكس قدرة دوله علي الإمساك بمقاليد الأمور(سلامة، 2011: 14).

ولم تتضح أبعاد القرار وأسرار صناعته واتخاذه، ودوافع الأنظمـــة الخليجيـــة وراءه، رغم تبعاته الهائلة التي لا يمكن تصور أنها كانت غائبة عن فكـــر الأنظمـــة الخليجية. وعلى الرغم من بعض التفسيرات التي تحدثت عن تحـــالف الملكيـــات، أو حلف العروش، أو نادي الملكيات السنية، فإنه يصعب الكشف عما دار بفكر صـــناع القرار الخليجيين ودفعهم لاتخاذه. وقد أثار القرار ردود أفعال متباينة، الأقليـــة مـــن مثقفي الخليج تحدثت عن مزاياه ورحبت به، بينمـــا رفـــضته الأغلبيـــة، أو انتقدتـــه وتحفظت عليه، إما لطريقة اتخاذه علي نحو مفاجئ دون استفتاء المواطنين، أو أخـــذ آرائهم في الحسبان، في ظل حقبة يفترض أنها تعلي من شأن الشعوب والديمقراطية، أو لما يتوقع له من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أو لمدي تطابقـــه مـــع النظام الأساسي للمجلس(الشمري، 2012: 79).

إن صدور القرار لا يعني نجاح تطبيقه من الناحية الواقعية فقد لا يكون حظـــه أفضل من حظ إعلان دمشق بين دول المجلس ومصر وسوريا سنة(1991)، ولأنه لم يعرف مضمون القرار، وطبيعة العضوية التي سوف تمنح للدولتين، ومـــدى قـــدرة القيادات الخليجية علي السير فيه، إذا تبلورت اعتراضات ومواقـــف رفـــض جـــادة بالداخل تهدد بالتطور إلي ممارسات عنف .وأخيرا، فإن الأخطر من كل ذلك ما أدخلته مملكتا المغرب والأردن من إصلاحات سياسية أخيرا تقربهما من الملكيات الدستورية، فهل يمكن لدول مجلس التعاون أن تستوعب هذا التغيير(سلامة، 2011: 14).

وهناك محطات كثيرة يمكن للقرار أن يواجه فيها مصاعب جمة قبـــل تحققـــه، وأحد الاحتمالات أن يتعطل عند إحداها، قبل أن يصل لمحطة النهاية .ويؤيد ذلـــك أن ثلاث دول خليجية تحفظت علي القرار، وهي سلطنة عمان وقطر والكويت، وأخذا في الحسبان أنه في بلد كالكويت مثلا، يوجد مجلس الأمة الذي هدد بعض أعضائه بإسقاط القرار فيه، لذلك فإن التفكير في القرار بترو يدفع إلي تواضع التفاؤل باحتمال وصوله

إلي منتهاه، وما يمكن توقعه أن ينال أي تراجع لموجة الثورات الراهنة من الزخم الذي حظي به القرار. كما يمكن أن يتوقف القرار عند حدود بناء تحالف من نوعية خاصة بين السعودية والأردن والمغرب، يتضمن تمتين التحالف الدفاعي الأمني بين بيوت الحكم السعودي والهاشمي والعلوي لتكون معا محورا للدفاع عن الملكيات الوراثية، ويتضمن بالمقابل علاقة اقتصادية خاصة بين السعودية والمملكتين تشدهما إلي مستوى الأمان(الجبوري، 2011: 64).

تحالفات الخليج الدولية:

تدرك الملكة العربية السعودية أن أي تراجع للنفوذ الخليجي في محيطها العربي والإقليمي سيضعف من مكانتها لدى حلفائها الدوليين، مما سيفتح المجال أما متعزيز التحالف أو المساومة مع إيران فقد اضطرت ا لولايات المتحدة إلى دخول في مساومات مع إيران حول الوضع العراقي لما لها من نفوذ على أطراف سياسية عراقية. صحيح أن السعودية حليفة للولايات المتحدة ا لأمريكية،غير أن هذا التحالفات لم تؤدِ دائما إلى تعزيز نفوذ السعودية فالحرب الأمريكية على أفغانستان أضعفت النفوذ السعودي في آسيا الوسطى الذي راكمته أيام الحرب الباردة بل أن إيران استفادت من هذه الحرب، حين تخلصت من دعو ة مزعجة على حدودها،دون أن تدخل هي في حرب مباشرة مع حركة طالبان، تمامًا كما تخلصت من نظام صدام حسين على حدودها الشرقية،لكن بأيدي الأمريكيين(المطيري، 2012: 126).

لقد كانت منطقة آسيا الوسطى إحدى المناطق التي توطد فيها التحالف الأمريكي -السعودي خلال الحرب الباردة وربما بعدها ألا أن المنطقة نفسها ستكون سببا لاختلاف الحليفين حول إدارة بعض تفاصيلها فالسعودية إلى جانب باكستان شريكان للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب الا أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مناطق باكستانية على الحدود مع أفغانستان أدى إلى توجس سعودي من أن تؤدي الغارات الأمريكية إلى إضعاف الجيش الباكستاني.ذلك انه كلما ازداد القصف، ثارت القبائل الباكستانية،وأدى ذلك إلى اصطدام يضعف من قوته ومكانته لدى الرأي العام الباكستاني. مما يعني في نهاية الحال فقدان السعودية حليفاً عسكريًا استراتيجيا لعمقها القريب والبعيد هو الجيش الباكستاني(فرحاوي، 2011)

لا يرجع انزعاج السعودية فقط إلى مخاوفها مما تثيره سياسية الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب من قلق للجيش الباكستاني، وإنما أيضا ما يوازي ذلك من حديث لدى بعض الأطراف عن عدم قدرة باكستان على حماية ترسانتها النووية. ومن ثم دعوتها إلى خيار تجريد باكستان من هذا السلاح، أو وضعه تحت وصاية دوليه بحجة إمكانية وقوعه في أيدي الإرهابيين . وكان من المثير أن وكالة الأنباء السعودية الرسمية أشارت إلى مسعى إضعاف السيطرة على المنشآت النووية(هارون، 2009: www.arab-centar.org).

وقد اتهمت السعودية أكثر من مرة بأنها كانت وراء تمويل البرنامج النووي الباكستاني، من خلال المساعدات ا لاقتصادية التي كانت تقدمه لباكستان على الرغم من نفيها ذلك بغض النظر عن مسالة التمويل فان امتلاك باكستان للسلاح النووي والعلاقة الإستراتيجية مع الجيش الباكستاني تنظر إليهما السعودية على أنهما عنصر توازن لأمنها بين إسرائيل المالكة للسلاح النووي، وإيران الساعية إلى امتلاكه ولذلك فإن أي مس بالنووي الباكستاني هو في الجوهر مس بالأمن والعمق الاستراتيجي السعودي والخليجي عامة(شيرين، 2009).

وكما تثير سياسية واشنطن في إضعاف الجيش الباكستاني توترا في العلاقات السعودية الأمريكية فإنها تفتح المجال أيضا لبروز توجهات معارضة للسعودية في باكستان سواء في المؤسسات الرسمية السياسية والعسكرية، على المستوى الشعبي والرأي العام. وما اغتيال الدبلوماسي السعودي(حسن القحطاني) في باكستان بتاريخ 2011/5/16 والغموض الذي يلفها الأجزاء من هذا الإشكال و يعني بروز هذا التوجه إذا ما اتسع تهديدا أكثر للنفوذ السعودي في المنطقة. ويتطلب تجديد أدوار دول الخليج، في ظل الوضع الإقليمي والدولي الراهن تقوية وضعها وتحالفاتها العسكرية بشكل يتوازي مع قواتها الاقتصادية وتستوجب هذه الرؤية الانتقال من الاستراتيجيات العسكرية القائمة على الدفاع إلى منظومة مبنية على العمل الاستباقي، وتطبيق هذه الإستراتيجية من خلال تعزيز مكانتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن ثم تقوية موقع مقايضتها مع واشنطن حتى تتمكن من توسيع نفوذها بما يستجيب للتحديات التي يفرضها عليها أمنها وامن عمقها الاستراتيجي تنقلب عليها، نتيجة للاعتبارات

الإستراتيجية أو التكتيكية التي اعتادت الولايات المتحـــدة علـــى المبادلـــة بمـــصالح حلفائها(الشمري، 2012: 83).

وتأتي خطوة دعوة المغرب والأردن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي كإحدى خطوات تطبيق الرؤية المذكورة على المستوى العربي . وإذا تحقق الانضمام بالنـــسبة للمغرب فيصبح بلدا تتقاطع فيه أكثر المصالح الخليجية بمصالح الولايات المتحدة وذلك على اعتبار أن جزءًا من المنظومة العسكرية المغربية مرتبط بالسياسات الأمريكية في كل من إفريقيا والحوض المتوسط خاصة بعد أن أصبح المغرب منذ عام(2004) حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الاطلسي(فرحاوي، 2008). لكن في الوقت ذاته يفتح انضمام المغرب لمجلس التعاون الخليجي مجـــالا مـــستفيدة مـــن التنافس القائم بين الأخيرة والولايات المتحدة حول النفوذ في شمال إفريقيا والمنظمـــة المغاربية بعلاقة ودية جدا مع كل من المغرب والأردن وهو تصريح ذو دلالة إذ صدر في معرض تعليقه على فكرة انضمام عمان والرباط إلى مجلس التعاون الخليجي.

يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الوحيدة في النظام العربي التـــي تمكنت من صياغة رؤية إستراتيجية في ظل الثورات العربية وهي رؤية لها أبعادها وأهدافها، وإيجابياتها وسلبياتها. وعلى الرغم من سرعة الحدث الثوري والتـــداعيات التي لم تترك للأنظمة فسحة من الوقت، وأصابت مؤسسات صناعة القرار العربيـــة بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبـــت هـــذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار بها تتصدي للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلي الأقل فإنها طرحت مبادرات لا تتسم بسوء التقدير، أو بعـــدم القـــدرة علـــي القراءة والفهم أو بالغباء، وإنما مبادرات ترقي إلي مستوي وجدارة الخلاف عليهـــا وحولها(المطيري، 2012: 124).

3.5 رؤية في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يتمثل هذا التصور في تطوير مجلس التعاون ليسمح بمزيد من التنسيق بـــين دول المجلس في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، وبالتـــالي تحويـــل مؤسسات مجلس التعاون إلى مؤسسات اتحادية، وقد يكون هذا الخيار ملائمـــا جـــدا

لدول المجلس، نظرا لميولها للحفاظ على استقلالها في إدارة شؤونها الداخلية، وفـــي الحفاظ على سيادة الأسر الحاكمة، ولكن تبقى مسألة شـــمول الـــدول الـــست أم لا مرهونة برؤية هذه الدول لحجم المصلحة التي ستعود عليها من وراء ذلك(رجـــب، 2012:)

ونتيجة للتقارب بين أعضائه والتنسيق والتشاور بينها عبر عدد من الآليـــات والقنوات ومن خلال تنسيق السياسات والتحركات على مختلف المستويات الإقليميـــة والدولية، ومن خلال لقاءات القمة والاجتماعات الدوريـــة للمجلـــس الـــوزاري أو اللقاءات التنسيقية التي تعقد على هامش الاجتماعات العربية والدولية، وعبر لقاءات ممثلي دول المجلس في الخارج وفي المحافل الدولية وغير ذلك من قنوات الاتصال الجماعي والثنائي(المشهداني، 2011: 15).

إن مستقبل مجلس التعاون الخليجي يواجه خيارات متعددة يمكـــن أن تحـــدد الصيغة التعاونية بين أعضائه، فإما أن يستمر بشكله الحالي دون أي شكل من أشكال التطور، وإما أن ينخفض مستوى التعاون بين أعضائه أو ينتهـــي تمامـــا، وإمـــا أن يتحول إلى صيغة اتحادية أكثر عمقا وشمولا بين الدول المكونة لـــه، أي أن تنتقـــل دول الخليج بمجلس التعاون إلى شكل أقوى من أشكال الوحـــدة(الـــشمري، 2012: 80).

والوصول إلى قيام دولة اتحادية يمثل الهدف الأساسي الذي قام عليه مجلـــس التعاون الخليجي منذ الإعلان عن قيامه إلى الآن، الأمر الذي يعني بالـــضرورة أن كل انجاز في مسيرة العمل الخليجي المشترك تحت مظلة مجلس التعاون الخليجـــي يعتبر إنجازا في المسار الوحدوي الذي هو الهدف والغاية، والذي يعنـــي أيـــضا أن جميع الخطوات المتقدمة التي حققها المجلس والتي شكلت انجازا هي امتداد لفكـــرة الاتحاد الخليجي(الغساني، 2012: 3).

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي حاليا منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة أي بمعنى أنها أقرب إلى صيغة الاتحاد الكونفدرالي، وبذلك فـــإن الـــدعوات الجديدة لتدعيم هذا التكتل، يحتمل أن تهدف إلى تقوية هذا الاتحاد عبر رفع درجـــة

تماسكه وانصهاره مع بقاء صيغة الاتحاد وشكله على ما هي عليه(صـــدقة، 2012: 21).

الخاتمة والنتائج

الخاتمة

إن منطقة الخليج العربي هي أحد أهم المناطــق الإستراتيجية في العالم، من حيث توسطها منطقة الشرق الأوسط، وامتلاكهــا مخزوناً نفطياً واحتياطياً استراتيجياً هائلاً، لكنها في الوقت ذاته تعاني من نقص في السكان، وعُماله آسيوية كبيرة لها مؤثرات اجتماعية وسياسية وأمنية على أمن المنطقة، بالإضافة إلى تعرضها إلى ثلاثة حروب إقليمية واحتلال العراق من قبــل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة سنة 2003.

وإن هذه العوامل قد تضافرت باتجــاه إقامة تكتل بين دول المجلس الست تعبيراً عن إحساسها بالحاجة إلى التكامل في وجه الأخطار التي تهــدد هذه الدول من داخل الإقليم الخليجي أو من خارجه.

وإن محاولة مجلس التعاون تعزيز علاقاته مع الكتل الإقليمية الدولية جاءت بهدف تأكيد حضوره كمنظمة إقليمية على الساحة الدولية، وكسب المزيد من التحالفات والصداقات التي تعــزز أمنه، وتمثل علاقاته مع أوروبا التي تعود إلى حقبة بعيدة في التاريخ نموذجاً لهذه المنظومة الخليجية بهدف الاستفادة من تجربة التكامل الأوروبي وخدمة المصالح الخاصة بكل من المنظمتين.

وتعد التغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية منذ عام 1985 بداية لنظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد على نحو قاطع، وخاصة وأن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية، والذي مثل انهياره فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية. ورغم هذا يمكن القول إنّ النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواء كانت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة وعلى المدى القصير، وتتمثل هذه القطبية في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى التي تستطيع أن تؤدي دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية. وهى واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل وعلى العالم الثالث على نحو خاص، والوطن العربي بشكل

أخص. وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية سواء متغيرات داخلية أو خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

- **النتائج**

من خلال استعراض موضوعات الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن دول مجلس التعاون الخليجي تملك معظم مقومات القوة التي تجعلها لاعباً رئيساً في الاقتصاد الدولي، فهي تتمتع بالموقع الاستراتيجي وبامتداد سواحلها البحرية وكثرة ثرواتها الطبيعية والنفطية التي هي أساس التطور الصناعي العالمي.
2. أن أهم عامل يحكم مستقبل المنطقة هو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها، والعمل على تقليص إنفاق دولها في المجال الدفاعي.
3. أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي تضررت جراء الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي، مثل البحرين واليمن، بينما تبدو دول خليجية أخرى خرجت من تحولات سنة 2011 بأقل قدر من الضرر، وتعاملت مع الربيع العربي كفرصة لدعم موقعها ومركزها الإعلامي والدبلوماسي وحتى التجاري في النظام الإقليمي العربي، فتمكنت من صياغة رؤية إستراتيجية في ظل الثورات العربية، وهي رؤية لها أبعادها وأهدافها، وإيجابياتها وسلبياتها.
4. أما بالنسبة للتحولات العالمية المتمثلة في ظهور - النظام العالمي الجديد- بزعامة الولايات المتحدة، فقد كان تأثيرها عميقا على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ازداد اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها واستقرارها، فقد قلت استقلالية سياستها الخارجية، وأدت تلك

التحولات إلى تغير سياسات الدول الخليجية تجاه القضايا الإقليمية، كما حدث في حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي كذلك، ويبد تأثير الولايات المتحدة تأثيرا عميقا على النفط والأمن الخليجي أيضا.

5. أما فيما يخص العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون فإن هذه العلاقة يحكمها عنصري استهلاك النفط، والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة نفسها، وسط عواصف وحروب إقليمية، وتكلف سكان المنطقة الكثير من الأفراد والمال، والفرص المفقودة لتنمية اقتصادياتها، وبناء قطاعاتها المدنية.

- **التوصيات**

بناء على نتائج الدراسة فقد خرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

1. أن يتم تطوير مجلس التعاون ليسمح بمزيد من التنسيق بين دول المجلس في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، وتحويل مؤسسات مجلس التعاون إلى مؤسسات اتحادية.
2. أن تقوي دول مجلس التعاون وضعها وتحالفاتها العسكرية بشكل يتوازي مع قواتها الاقتصادية والانتقال من الاستراتيجيات العسكرية القائمة على الدفاع إلى منظومة مبنية على العمل الاستباقي، وتطبيق هذه الإستراتيجية من خلال تعزيز مكانتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن ثم تقوية موقع مقايضتها مع واشنطن حتى تتمكن من توسيع نفوذها بما يستجيب للتحديات التي يفرضها عليها أمنها وأمن عمقها الاستراتيجي.
3. أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من سياسات التعامل مع رياح التغيير في الدول العربية التي شهدت الثورات الشبابية للتغيير، فتأخذ الإيجابيات منها، وتعمل على تلافي السلبيات، والتعامل مع الحركات الثورية بجدية والعمل على الإصلاح في جميع جوانب الحياة، خاصة: الاقتصادية، والسياسية منها.

المراجع

أبو الوفا، أحمد، (1995)، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد122، ص63-103

أحمد، أحمد يوسف، (2011)، **عثرات الربيع العربي: محاولة للفهم**، متوفر عبر الرابط: http://ahmadyoussef.com/ArticlesDetails.

أحمد، عزالدين محمد، (2009)، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، **مجلة الساتل**، جامعة التحدي، سرت، ليبيا.

إدريس، محمد السعيد، (2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

إسماعيل، حسين، (2012)، **واقع ومستقبل العلاقات الصينية- الخليجية**، متوفر عبر الرابط: http://www.alwafd.org

آل عويمر، علي سيد، (2002)، **أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي** (1990-1999م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أمين، أميل، (2010)، هل يصبح نفط الخليج مدعاة للمواجهة القادمة بين الشرق والغرب، **آراء حول الخليج**، العدد28، ص1-17

باكير، علي حسين، (2006)، **العلاقات الاستراتيجية الصينية**، متوفر عبر الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news

بدران، ودودة، (1995)، مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية، **مجلة عالم الفكر**، المجلد23، العددان3+4، ص 25-43.

بولك، جورج، (2005)، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

بيليس وسميث، (2004)، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تركماني، عبدالله، (2009)، **مخاطر تحول النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وتداعياته على العالم العربي**، متوفر عبر الرابط: http://hem.bredband.net/dccls/tork3.

توفيق، حسنين، (2000)، **النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات**، القاهرة، مركز بن خلدون.

توفيق، سعد، (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

جاد، عماد، (2001)، **الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

الجبوري، عبدالوهاب محمد، (2011)، **نظرية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي**، متوفر عبر الرابط: www.airresforuem.com

الجبوري، عبدالوهاب، (2010)، **انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي**، متوفر عبر الرابط: http://wata1.com/vb/hread

حتّى، ناصيف، (**2012**)، **نحو نظام عالمي جديد**، متوفر عبر الرابط: http://www.almustaqbal.com/

حداد، ريمون، (2000)، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

حسين، غازي فيصل، (2004)، المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي، **بيروت المستقبل العربي**، العدد يونيو.

الخثلان، صالح، (2012)، العلاقات السعودية-الروسية علاقات نوعية بدلا من شراكة استراتيجية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد34، ص121-142

ديب، يونس؛ وحمادي، هاشم، (2007)، **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**، ط1، دار الحصاد، دمشق، سوريا.

رجب، إيمان، (2012)، **المعوقات الثلاثة: هل يمكن أن تنجح فكرة الاتحاد الخليجي؟**، موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت، بتاريخ 14/أيار/2012.

الرشدان، عبدالفتاح، (1998)، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنـــصلية**، مـــشروع سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم الإنسانية، عمان، الأردن.

الرفوع، فيصل؛ وفهمي، عبد القادر، (2009)، **نظرية الـــسياسة الخارجيـــة**، ط1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

سلامة، معتز، (2011)، الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعـــاون الخليجـــي، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد46، العدد185، ص4-36

سلامة، معتز، (2013)، الصعود: **التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجـــي**، متوفر عبر الرابط:http://www.siyassa.org.eg/ aspx

السيد، منير محمود، (2010)، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الـــدولي منـــذ انتهاء الحرب الباردة**، جامعة أسيوط، مصر.

الشمري، عبدالمحسن لافي، (2012)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أبو شبانة، ياسر، (1998)، **النظام الدولي الجديد: بين الواقع الحـــالي و التـــصور الإسلامي**، متوفر عبر الرابط: http://elib.uum.edu.my/kip/

الشيخ، نورهان، (2011)، **مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجـــاه المنطقـــــة بعـــد الثـــــورات العربيـــــة**، متـــــوفر عبـــــر الـــــرابط: http://digital.ahram.org.eg

شيرين، مازاري، (2009)، **باكستان أمة محصورة في لعبة الحـــرب الأمريكيـــة**، ترجمة: محمد سليمان الزواوي، معهد باكستان ثينك تانك البحثـــي، نيـــودلهي، باكستان.

صحيفة الشرق الأوسط، (2012)، **مختارات من الثورة الـــسورية**، متـــوفر عبـــر الرابط: http://syrianchange.com/2012/03/15/

صدقة، عبدالعزيز، (2012)، الاتحاد الخليجي: اقتناص الفرص قبـــل النـــدم علـــى ضياعها، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد88، ص13-29

صقر، عبدالعزيز، (2007)، **نظرة تحليلية لأفق العلاقات الروســـية - الخليجيـــة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد10306، ص4

صميغ، علي سيد، (2005)، **أثر التحولات الإقليمية والدولية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة القاهرة، القاهرة..

طاهر، أحمد؛ والسعودي، احمد، (2011)، **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجاً)** القاهرة: الربيع للمطبوعات التجارية.

الطعان، عبد الرضا، (2002)، **الأيدلوجية والنظام الدولي الجديد، في: النظام الدولي الجديد**، آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

أبو عامود، محمد، (2008)، **النظم السياسية في ظل العولمة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

عبد المؤمن، محمد السعيد، (2010)، **إيران ورسم للدراسات الخليجية** ، التصور الإيراني لامن الخليج.

عبدالله، عبدالخالق، (2011)، **النظام الدولي الجديد والأصولية**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

عبدالله، عبدالخالق، (2012)، **انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.

عبدربه، صابر، (2001)، **موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

العثيم، أجمد صالح، (2008)، **العلاقات الاقتصادية الخليجية والفاعلين الدوليين الصين**، متوفر عبر الرابط: http://www.al-jazirah.com

العزام، سهيل، (2003)، **العولمة**، دائرة المطبوعات والنشر، إربد، الأردن.

العزاوي، دهام، (2000)، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

العطار، علي، (2004)، **العولمة والنظام العالمي الجديد**، ط2، دار العلوم العربية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.

العمار، أحمد، (2000)، **معجم العلوم السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الغبرا، شفيق، (2002)، نقد العقل العربي/ أزمـــة الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 119، ص13-42

الغساني، خالد بن سالم، (2012)، مسيرة التعاون وحدوية، **مجلة المسيرة**، الـــسنة الرابعة، العدد52.

فرح، سامي محمد، (2007)، **إستراتيجية مقترحـــة لمجلـــس التعـــاون الخليجـــي لمواجهة الانتشار النووي العسكري عبر بناء نظام أمن شـــامل فـــي إقلـــيم الخليج**، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى التوافق الإستراتيجي الأول، في الفتـــرة من 6 – 8 /2007، الكويت.

فرحاوي، فؤاد، (2008)، **دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغـــرب والأردن**، متوفر عبر الرابط: www.digital.ahram.org.eg

فرحاوي، فؤاد، (2011)، **دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغـــرب والأردن** ، السياسة الدولية: متوفر عبر الرابط: www.Digital.ahram.org.

فهمي، عبدالقادر، (1995)، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

فؤاد، محمد نبيل محمد، (2000)، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتهـــا لـــدول الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد140، أبريل، ص214.

الفيفي، عبدالقادر، (2006)، **النظام الـــسياسي الـــدولي: دراســـة فـــي الأصـــول والخصائص**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

فيلكس، نوجارت، ، (2002)، الاتحاد الأوروبي ومجلس التعـــاون لـــدول الخلـــيج العربية: شراكة جديدة، **دراسات دولية**، العدد40، ص154-197.

القرش، حسن، (2007)، **التنمية الصناعية**، دار وائل للنشر، عمان.

القطاطشة، محمد، (2010)، **العلاقات الاقتصادية الدوليـــة: دراســـة فـــي النظـــام الاقتصادي الدولي**، دائرة المكتبة الوطنية، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

لكريني، إدريس، (2010)، **أسطورة السياسات الاقتصادية التدخلية**، متوفر عبـــر الرابط: http://minbaralhurriyya.org

لمصالحة، محمد، (2009)، التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، **المنارة**، المجلد15، العدد3.

المانع، صالح بن عبدالرحمن، (2006)، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمستقبل**، جامعة الملك سعود، الرياض.

مجدلاوي، فاروق، (2004)، **الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية**، ط1، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مجدي، أحمد، (1999)، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب : دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد**، جامعة القاهرة، القاهرة.

المجذوب، طه، (2001)، الأمن الأوروبي– المتوسطي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، ص89-113.

محمود، إبراهيم، (2003)، **الخليج والمسألة العراقية 1990-2003**، مركز الدراسات السياسية، القاهرة.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (2012)، سياسات الخليج وحرب أمريكا، متوفر عبر الرابط: http://www.cgaps.kuniv.edu/

المرهون، عبدالجليل زيد، (2011)، **الخليج والدور الياباني الجديد**، متوفر عبر الرابط: http://www.grc.net

المشرقي، أحمد، (2003)، **حقيقة العولمة**، دار قتيبة للنشر، دمشق، سوريا.

المشهداني، أكرم عبدالرزاق، (2011)، مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية(القوانين الموحدة والاسترشادية أنموذجا)، **مجلة التعاون**، العدد74.

المصالحة، محمد، (2009)، التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، **المنارة**، المجلد15، العدد3.

المطيري، وضحة ذيبان، (2012)، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003 – 2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مقلد، اسماعيل صبرى، (2001)، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**،

جامعة أسيوط، مصر.

مقلد، إسماعيل، (1982)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنـــة**، ط1، جامعة الكويت، الكويت.

المنصور، عبدالعزيز شحادة، (2012)، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، **مجلة جامعة دمشق للعلــوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد1.

منيرة، عبدالدايم، (2008)، **القومية العربية والنظام العالمي الجديــد**، دار الآداب، بيروت، لبنان.

موسى، محمد، (1996)، **العلاقات الدولية بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة: أضـــواء العلاقات الدولية والنظام الدولي**، دار البيارق، بيروت، لبنان.

النابلسي، محمد، أحمد، (2000)، **الصين والولايات المتحدة قطبان وحيدان لعالمنا**، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، سوريا.

هارون، راجا، (2009) **الأزمة الأمريكية الباكـــستانية بخـــصوص البرنـــامج ال نووي**، ترجمة: ســـليمان الـــزواوي، متـــوفر عبـــر الـــرابط: www.arab-centar.org

يسين، السيد، (2007)، **الديمقراطية وحوار الثقافات**، مكتبة الأسرة، القاهرة.

ب. المراجع الاجنبية:

Johnson, Charles, (2004), “**The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic**”, New York: Metropolitan Books , 2004, Reviewed by G. John Ikenberry, in Foreign Affairs, March/April 2004.

Salim, Mohammad , (2003), **Military Aspects of Middle East peace process: in Arab-Israeli Peace process edited by Moonis Ahmar**) Oxford University Press. p. 231.

Steve, Paul W., (1999), ”**The Now World Order: A Historical Perspective”**, Washington Quarterly”, Vol., 17, No.2, Spring, p169-235

المعلومات الشخصية:

الاسم سعود عبد المحسن الشعشاع

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: العلاقات الدولية

الدرجة العلمية: ماجستير

السنة: 2013

البريد الالكتروني:saudsh@ymail.com